جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

تقدير محددات ربحية البنوك التجارية الأردنية

إعداد الطالبة

تسنيم سليمان العمايره

إشراف

الأستاذ الدكتور مدحت الطراونه

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العــليـــــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في إدارة الأعمال قســـــم إدارة الأعمـــــــــال

جامعة مؤتة، 2012

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهـداء

إلـــــى روح أختـــــي آلاء

إلـــــى أمـــــي الغاليـــــة

إلـــــى أبـــــي العزيـــــز

إلـــــى أخـــــواني وأخـــــواتي

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

تسنيم سليمان العمايره

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول العلم والهداية وبعد، فلا يسعني بعد أن شارفت هذه الرسالة على الانتهاء إلا أن اشكر الله رب العالمين الذي منحني الصبر لإتمام هذا الجهد المتواضع. كما أسجي جزيل شكري وعظيم امتناني إلى مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور مدحت الطراونه على توجيهاته النافعة ومواقفه الابوية النبيلة التي أحاطني بها لتدل على سمو النفس وعراقة الفضل بتكرمه بوقته الثمين وعلى ما تحمله معي من جهد في سبيل تسهيل هذا العمل وإخراجه إلى حيز الوجود.

كما أتقدم بالشكر الخالص لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتقديم الملاحظات القيمة التي ستساعد في إثراء هذه الرسالة.

وأقدم خالص شكري إلى الأستاذ الدكتور فيصل الشواورة والدكتور أسعد العلي على الملاحظات التي قدموها في مرحلة مخطط هذه الرسالة.

وأسجل تقديري وعرفاني للدكتور أحمد المجالي المختص في التحليل الإحصائي لما قدمه من مساعدة مفيدة ولازمة لهذا العمل، كما وأقدم خالص الشكر والتقدير للمدرس حرب الشروش خبير المصارف وإدارتها في حقلي التدريس الجامعي والعمل المصرفي والإداري على جهوده السامية وعلى ملاحظاته القيمة الناتجة عن التمرس والخبرة في عمل البنوك مديراً ومراقباً ومسؤولاً مالياً.

وأيضاً أتقدم بالشكر للأستاذ بسام المرافي على جهده النبيل في مجال القياس والتقويم وملاحظاته الجديرة بالاهتمام.

وأخيراً أوجه أعمق مشاعري وتقديري لكل من قدم المساعدة والنصيحة في هذا العمل.

تسنيم سليمان العمايره

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

تقدير محددات ربحية البنوك التجارية الأردنية

تسنيم سليمان العمايره

جامعة مؤتة، 2012

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر بعض العوامل الداخلية والخارجية في ربحية البنوك التجارية الأردنية، ومن أجل تحقيق ذلك تم استخدام بيانات سنوية (Time series) وبيانات مقطعية (Cross sectional data) لـ 13 بنكاً تجارياً للفترة 2005-2009، حيث اشتملت هذه الدراسة على 65 مشاهدة، وقد تم معالجة تلك البيانات باستخدام برمجية E-View . وكانت الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05) لمحددات الربحية مجتمعة في ربحية البنوك التجارية. ومن النتائج التي أظهرتها الدراسة أن أهم المحددات الداخلية لربحية البنوك التجارية الأردنية هي: نسبة حقوق الملكية، ونسبة القروض، ونسبة مصاريف الموظفين، ونسبة السيولة، ونسبة الفوائد المدينة. أما أهم المحددات الخارجية لربحية البنوك التجارية الأردنية هو معدل التضخم.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها: على البنوك التجارية أن تحاول من زيادة نسبة حقوق المالكين لديها حيث تعتبر مصدر أمان لها، إذ أن حقوق المالكين تعتبر من مصادر التمويل الداخلي للبنك التجاري؛ فبالتالي تقلل من حاجة البنك الى اللجوء الى مصادر تمويل خارجية وعلى إدارات البنوك التجارية ان تهتم بامور العاملين لديها حيث ان صرف الرواتب والمكافآت والتحسين منها، فذلك يحفز العاملين على تقديم الخدمات البنكية بجودة عالية وبالتالي فان ذلك سيعكس بشكل ايجابي على اداء البنك التجاري.

Abstract

Estimating The Determinants Of Jordanian Commercial Banks Profitability Ratio

Tasneem Suleiman, Al-Amaireh

Mu'tah University, 2012

This study aimed to identify the impact of some internal and external factors on the profitability of commercial banks of Jordan, and in order to achieve this, the researcher used annual data (Time series) and cross-sectional data of 13 commercial banks for the period 2005-2009, this study contains 65 observations. The data has been processing by using E-View software. The major premise of this study states that there is no significant effect at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) of the determinants of profitability combined in the profitability of commercial banks. The results of the study demonstrated that the most important internal determinants of the profitability of Jordanian commercial banks are: the equity ratio, the loans ratio, the ratio of employees expenses, the liquidity ratio, and the interest expenses ratio. The most important external determinant of the profitability of Jordanian commercial banks is the rate of inflation.

The study provided a set of recommendations including: Commercial banks should try to increase the proportion of the rights of owners which is the source of its safety, since the rights of owners is one of the sources of domestic financing of the Commercial Bank; therefore it reduces the need for the Bank to resort to external sources of funding. Also, the departments of commercial banks should take care of their employees as salaries, bonuses and improvement of them, this motivates employees to provide high quality banking services, then it will reflect positively on the Commercial Bank performance.

الفصل الأول

خلفية الدراسة و أهميتها

1.1 المقدمة:

يعتبر قطاع البنوك من القطاعات المهمة في الأردن، حيث يلعب دوراً مهماً في تنشيط الاقتصاد الأردني و تمويل مختلف المشاريع. والأردن كباقي دول العالم واجه بعض الأحداث التي أثرت على جوانب مختلفة منها الجانب المالي، وفي هذا الجانب أعطت الحكومة الأردنية إهتماماً لقطاع البنوك من حيث دوره في المحافظة على النقد والثبات المالي وجذب الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي في الأردن (جريدة الغد).

تتميز البنوك التجارية عن غيرها بقبول الودائع و منح الائتمان؛ فبالتالي فهي وسيط مالي بين المودعين والمقترضين، حيث ان الودائع تشكل النسبة الأكبر في القطاع المصرفي الأردني. حيث سجلت الأصول للبنوك العاملة في الأردن بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية والودائع نمواً عام 2000، ولكن ظهر انخفاض أو هبوط في مؤشرات الربحية خلال النصف الأول لعام 2009 وهذا يعكس الانخفاض الذي تحقق في معظم القطاعات الاقتصادية في الأردن (جريدة الغد).

إن موضوع ربحية البنوك له أهميته، حيث تعددت الدراسات التي تناولت المحددات المؤثرة في ربحية البنوك، وتحديد النتائج لمثل هذه العوامل وبيان أثرها على البنوك سواء أكان ايجابي أو سلبي.

إن هذه الدراسة من وجهة نظر الباحثة ستكون مفيدة كونها تركز على محددات ربحية البنوك التجارية الأردنية مستخدمةً نموذج الانحدار المتعدد للفترة الزمنية (2005- 2009)، و يفترض في هذه الفترة بأن تكون مناسبة لإعطاء نتائج قوية عن المحددات التي تؤثر في ربحية البنوك التجارية الأردنية سواء كانت عوامل داخلية أو عوامل خارجية.

وتتضمن هذه الدراسة عدة فصول هي: الفصل الأول يعرض تعريف مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، وأهداف الدراسة. الفصل الثاني يعرض الإطار النظري

والدراسات السابقة. الفصل الثالث يعرض تصميم الدراسة ومنهجية الدراسة. الفصل الرابع يعرض تحليل البيانات و يناقش النتائج والاستنتاجات والتوصيات.

2.1 مشكلة الدراسة:

يعتبر الهدف الأساسي والرئيسي للبنوك التجارية بشكل عام هو تعظيم الثروة لحملة الأسهم، وهذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال اهتمام مدراء البنوك بربحية تلك البنوك، حيث أن معرفة العوامل التي تؤثر في ربحية البنوك هو أمر في غاية الأهمية لتحقيق الهدف الأساسي وهو تعظيم الثروة لحملة الأسهم أو كما يسمون بالملاك. كما ويتوجب على إدارات البنوك التجارية العمل جاهدةً المحافظة على مستوى الإرباح المتحققة وأن تسعى إلى إحداث نمو فيها سنة بعد أخرى.

وقد توصلت الدراسات السابقة التي بحثت في محددات ربحية البنوك الى وجود العديد من المحددات المؤثرة في الربحية وأنها قد تباينت في طبيعة العلاقات التي تربط بين تلك المحددات. ومن الجدير بالذكر أن تلك الدراسات استخدمت مناهج ونماذج تحليل مختلفة. وتحاول هذه الدراسة الى تحديد العوامل التي تمتلك التأثير في الربحية للبنوك عينة الدراسة. وتتلخص مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما العوامل الداخلية والعوامل الخارجية التي تؤثر في ربحية البنوك التجارية الأردنية؟
2. ما الأهمية النسبية للعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في ربحية البنوك التجارية؟
3. كيف يستطيع مدراء البنوك السيطرة والتحكم في مصروفات البنك المختلفة من أجل تحسين ربحية البنوك ؟

3.1 أهمية الدراسة:

تحدد هذه الدراسة محددات ربحية البنوك التجارية الأردنية. إن معرفة مثل هذه العوامل والمحددات من قبل مدراء البنوك هو أمر مهم، فصانعو القرار في

البنوك الأردنية يمكنهم أن يجدوا نتائج مفيدة من أجل التحسين والتطوير وفي وضع الاستراتيجيات المالية الملائمة لنمو ربحية البنوك وفي اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

لذا، فإن أهمية هذه الدراسة تأتي للأسباب التالية:

1. أن ربحية البنوك التجارية الأردنية تعتبر مؤشراً ودليلاً على كفاءة إدارات هذه البنك.
2. نتائج هذه الدراسة يمكن أن تساعد مدراء البنوك في التركيز على العوامل الداخلية التي تؤثر في الربحية.
3. نتائج هذه الدراسة يمكن أن تساعد أيضاً مدراء البنوك في إدارة ومراقبة إيرادات ومصروفات البنوك التجارية.

تعتبر ربحية البنوك مؤشراً إيجابياً للعملاء الذين يتعاملون مع البنوك ومصدر اطمئنان للمستثمرين فيها وتعزيزاً للبيئة الاستثمارية التي تعمل بها هذه البنوك.

4.1 فرضيات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة اختبار فرضيات النفي التالية:

الفرضية الرئيسية: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمحددات الربحية مجتمعة في ربحية البنوك التجارية" ومن هذه الفرضية تشتق الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة حقوق الملكية في ربحية البنوك التجارية ".

الفرضية الفرعية الثانية: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة القروض في ربحية البنوك التجارية ".

الفرضية الفرعية الثالثة: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة السيولة في ربحية البنوك التجارية ".

الفرضية الفرعية الرابعة: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة مصاريف الموظفين في ربحية البنوك التجارية ".

الفرضية الفرعية الخامسة: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة الفوائد المدينة في ربحية البنوك التجارية ".

الفرضية الفرعية السادسة: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة المصاريف الأخرى في ربحية البنوك التجارية ".

الفرضية الفرعية السابعة: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم البنك في ربحية البنوك التجارية ".

الفرضية الفرعية الثامنة: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في ربحية البنوك التجارية ".

الفرضية الفرعية التاسعة: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل التضخم في ربحية البنوك التجارية ".

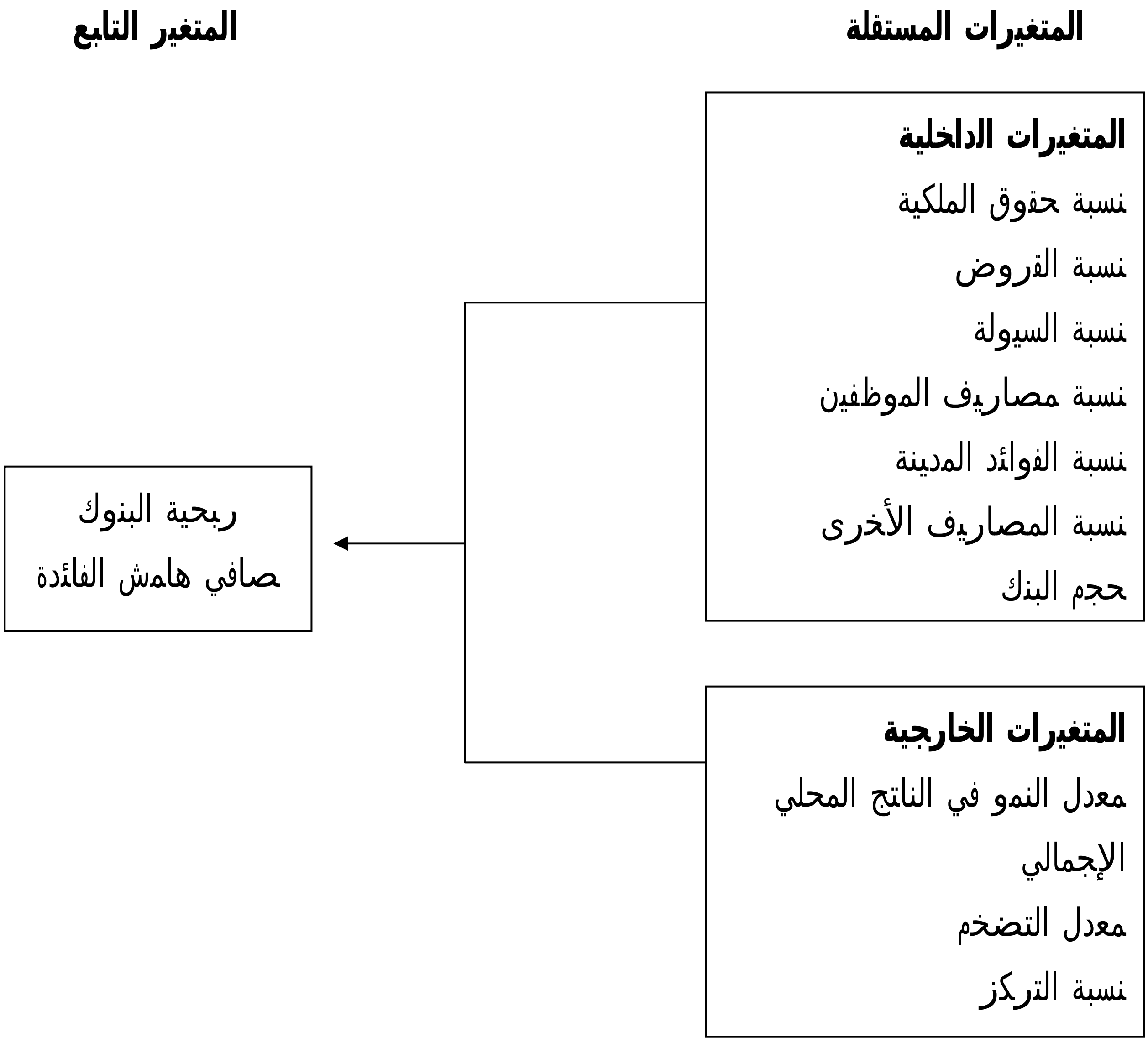
الفرضية الفرعية العاشرة: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة التركز في ربحية البنوك التجارية ".

5.1 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى قياس أثر بعض العوامل الداخلية والخارجية في ربحية البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة الزمنية (2005-2009)، وهذا الهدف يتحقق من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. تحديد وقياس العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في ربحية البنوك التجارية.
2. تحديد أكثر العوامل أهميةً وتأثيراً في ربحية البنوك التجارية.
3. تقييم درجة التنافس للبنوك التجارية الأردنية من خلال متغيرات الدراسة.
4. التوصل لنتائج مفيدة قد تستخدم من قبل المعنيين في البنوك التجارية لتحسين الربحية في هذه البنوك.

6.1 نموذج الدراسة:



*** المصدر: إعداد الباحثة.**

الشكل (1): نموذج الدراسة

7.1 التعريفات النظرية و الإجرائية:

تم اختيار متغيرات الدراسة وفقاً لدراسات أجنبيـة و دراسـات عربيـة تـم مراجعتها والاطلاع عليها من قبل الباحثة ويمكن تعريف متغيرات الدراسـة علـى النحو التالي:

أولاً: المتغير التابع.

صافي هامش الفائدة وهو يتمثل بالفرق بين الفوائد المدينة والفوائـد الدائنـة بالنسبة لإجمالي الأصول، ويتحدد هذا الهامش من خلال إتباع المعادلة التالية:

$$\text{صافي هامش الفائدة} = \frac{\text{الفوائد الدائنة} - \text{الفوائد المدينة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وتمثل الفوائد الدائنة مقدار الفوائد التي يحصل عليها البنك من خـلال قيامـه بمنح الائتمان والقروض والسلف التي يقرضها لعملائه، وهي مـن أهـم مصـادر إيرادات البنك. أما الفوائد المدينة فتعبر عن مجموع الفوائد التي يدفعها المصـرف على الودائع المودعة لديه.

ثانياً: المتغيرات المستقلة.

وتتضمن مجموعتين من المتغيرات داخلية وخارجية.

أولاً: المتغيرات المستقلة الداخلية:

1. نسبة حقوق الملكية وتُظهر العلاقة بين حقوق المالكين في البنك وبين مجمـوع أصول أو ممتلكات البنك وتتلخص بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة حقوق الملكية} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ويقصد بحقوق الملكية صافي استثمار المساهمين ، وصافي استثمارات الشركة هو الفرق بين مجموع أصول الشركة ومجموع التزاماتها. وتمثل حقوق المساهمين في شركة مقدار الأسهم التي يمتلكوها في الشركة.

2. نسبة القروض وتُظهر علاقة التسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنـك وإجمـالي أصول البنك وتتلخص بالمعادلة التالية:

نسبة القروض = إجمالي القروض / إجمالي الأصول

ويقصد بالتسهيلات الائتمانية الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي على هيئة قروض وسلف مضافاً إليه كمبيالات واسناد مخصومة مضافاً إليها حسابات جارية مدينة.

3. نسبة السيولة وتُظهر علاقة بنود السيولة وإجمالي أصول البنك وتتلخص بالمعادلة التالية:

نسبة السيولة = النقد + أرصدة + الودائع لدى البنوك الأخرى / إجمالي الأصول

ويقصد بالسيولة مقدرة البنك على مواجهة التزاماته والتي تشمل تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان أي القروض والسلف.

4. نسبة مصاريف الموظفين وتُبين علاقة التكاليف المختلفة التي يدفعها البنك لموظفيه وإجمالي أصوله وتتلخص بالمعادلة التالية:

نسبة مصاريف الموظفين = مصاريف الموظفين / إجمالي الأصول

ويقصد بمصاريف الموظفين بأنها جميع التكاليف التي يتحملها البنك وتشمل دفع رواتب الموظفين والعلاوات والضمان الاجتماعي وغيره.

5. نسبة الفوائد المدينة وتبين علاقة الفوائد المدفوعة على الحسابات والودائع لدى البنك وإجمالي أصول البنك وتتلخص بالمعادلة التالية:

نسبة الفوائد المدينة = الفوائد المدينة / إجمالي الأصول

6. نسبة المصاريف الأخرى وتظهر علاقة المصاريف الأخرى كمصاريف الضيافة وإجمالي أصول البنك وتتلخص بالمعادلة التالية:

نسبة المصاريف الأخرى = المصاريف الأخرى / إجمالي الأصول

ويقصد بالمصاريف الأخرى بأنها المصاريف التي تتحملها البنوك وبنفس الوقت لا تشكل مبالغ كبيرة على تلك البنوك مثل مصاريف الضيافة.

7. حجم البنك ويعبر عن إجمالي أصول البنك ويمكن احتسابه بإيجاد اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول البنك.

ثانياً: المتغيرات المستقلة الخارجية

1. معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي : ويقصد بالناتج المحلي الاجمالي بانه مجموع قيم السلع والخدمات النهائية على اختلاف انواعها التي تنتج في بلد معين محلياً خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة.
2. معدل التضخم السنوي: ويقصد به التغير في الرقم القياسي لاسعار المستهلك.
3. نسبة التركز وتعبر عن مجموع الودائع لأكبر ثلاثة بنوك تجارية بالنسبة لإجمالي الودائع لجميع البنوك التجارية، وتقاس هذه النسبة باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التركز} = \frac{\text{مجموع الودائع لأكبر ثلاثة بنوك}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

وتعتبر الودائع المصدر الأساسي لمكونات موارد البنوك التجارية و في بعض الأحيان يتم استخدامها لسداد الذمم أو الديون وبنفس الوقت هي ديون مستحقة على ذمة البنك لمودعيها.

8.1 محددات الدراسة:

لقد صممت هذه الدراسة لمعرفة اثر بعض العوامل الداخلية والخارجية في ربحية البنوك التجارية الأردنية للفترة 2005-2009، ولكن واجهت الباحثة بعض القيود منها:

1. اقتصرت الدراسة على البيانات المتوافرة للبنوك التجارية للفترة 2005-2009، حيث أن هناك بعض المتغيرات لم تتوفر لها بيانات كافية قبل عام 2005 لذلك كانت فترة الدراسة قصيرة ومن هذه المتغيرات متغير مصاريف الموظفين، فهذا

المتغير لم يندرج له بند خاص في قائمة الدخل لبعض البنوك التجارية قبل عـام 2005.

2. هناك بعض المتغيرات كان من الصعب قياسها ولم تبحثها الدراسات السابقة مثل متغير الظروف السياسية، و في هذه الدراسة لم يتم التطرق لهذا المتغير.
3. أثناء تحليل بيانات الدراسة تم استبعاد متغير خارجي واحد وهو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لعدم ثبات استقراره حسب اختبار الاستقرارية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المقدمة

شهد القطاع المصرفي بشكل عام و بخاصة في الدول النامية تغيرات كثيرة ومتعددة خلال السنوات الأخيرة. ويمكن أن يكون لهذه التغيرات تأثير قد يكون ايجابياً أو سلبياً على ربحية البنوك. وقد تأخذ هذه التغيرات أشكال متعددة كالتغيرات التكنولوجية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. وتعتبر البنوك مصدر لتمويل الشركات والمؤسسات والأفراد وذلك بتوفير التسهيلات الائتمانية للعملاء معتمدة بذلك على الودائع كأهم مصدر للسيولة البنكية الواجب توافرها دوماً للإيفاء بالمتطلبات القانونية وللقيام بالخدمات المصرفية الأخرى. ولتحقيق الأهداف المحددة للبنوك ومن ضمنها هدف الربحية، فعلى إدارة البنك الاستجابة لمثل هذه التغيرات والتعامل معها بحكمة و روية.

2.2 لمحة عن البنوك التجارية الأردنية:

يرجع تاريخ البنوك التجارية إلى عام 1925، حيث كان البنك العثماني له أول فرع في عمان (أبو عرابي،2006). ثم تأسست باقي البنوك التجارية العاملة في الأردن وهي على النحو التالي: البنك العربي في عام 1930، والبنك الأهلي في عام 1956، وبنك القاهرة عمان وبنك الأردن عام 1960، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل عام 1977، وبنك الاستثمار العربي الأردني والبنك التجاري عام 1978، والبنك الاستثماري وبنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن عام 1989، وبنك الاتحاد عام 1991، وبنك سوسيته جنرال/ الأردن عام 1993، وأخيراً بنك المال الأردني عام 1996(تقرير جمعية البنوك الأردنية، 2010).

3.2 مفهوم البنوك التجارية:

يعرف قانون البنوك الأردني رقم 28 لسنة 2000 البنك على انه الشركة التي يرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية وفق أحكام هذا القانون بما في ذلك فـرع البنك الأجنبي المرخص له بالعمل في المملكة، والأعمال المصـرفية هـي قبـول الودائع من الجمهور و استخدامها بصورة كلية أو جزئية لمنح الائتمان وأي أعمال أخرى يقرر البنك المركزي اعتبارها أعمالاً مصرفية بموجب أوامر يصدرها لهـذه الغاية.

وهناك عدة تعريفات أخرى للبنوك التجارية، حيث تم تعريفها على انها البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويـل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطط التنمية، ودعم الاقتصاد القـومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلـك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما ستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي (عبد الخالق ، 2010)، كما وتم تعريفها أيضا على انها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة في نشـاط اقتصـادي معـين – زراعي أو صناعي أو عقاري – وتقوم بتلقي الودائع القابلة للسحب عنـد الطلـب والقصيرة الأجل وتقديم الائتمان قصير الأجل إلى القطاعات الاقتصـادية المختلفـة (عبد القادر، 2010).

4.2 وظائف المصارف التجارية:

بين (عبد الخالق، 2010) أن من أهم الوظائف الاساسـية التـي تقـوم بهـا المصارف التجارية هو قيامها بدور الوسيط المالي بين المقرضـين والمقترضـين، حيث تقوم البنوك بتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية وبما يتماشى مع سياسة الدولة الائتمانية.

وذكر (عبد الرحمن وعريقات، 2004) أن المصارف التجارية تقوم بوظائف كلاسيكية قديمة واخرى حديثة. فالوظائف الكلاسيكية القديمة يمكن إجمالها: بقبـول

الودائع على اختلاف أنواعها و تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك و ربحيتها وأمنها.

أما الوظائف الحديثة للمصارف التجارية فمن أبرزها: تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه، المساهمة في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التحصيل والدفع نيابة عن الغير، شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه، إصدار خطابات الضمان، تأجير الخزائن الحديدية للجمهور، تحويل العملة للخارج، تحويل نفقات السفر والسياحة: شيكات المسافرين والاعتمادات الشخصية، دفع شيكات مسحوبة على المصرف أو مسحوبات مسحوبة عليه، شراء الشيكات الأجنبية وشيكات المسافرين، شراء وبيع أوراق النقد الأجنبي، إدارة الأعمال والممتلكات للمتعاملين معه، ادخار المناسبات، البطاقة الائتمانية، خدمات الكمبيوتر، وتحصيل فواتير الكهرباء والتليفون والماء. أما قانون البنوك الأردني رقم 28 لسنة 2000 فقد بين أن البنك يمارس الأنشطة المالية التالية وفقاً لترخيصه من البنك المركزي:

1. قبول الودائع بمختلف أشكالها.
2. منح الائتمان بجميع أنواعه بما في ذلك تمويل العمليات التجارية.
3. تقديم خدمات الدفع والتحصيل.
4. إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات البنكية وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإدارتها.
5. التعامل بأدوات السوق النقدي وبأدوات سوق رأس المال بيعا وشراء سواء لحسابه أو لحساب عملائه.
6. شراء الديون وبيعها سواء بحق الرجوع أو بدونه.
7. التمويل بطريقة التأجير.
8. التعامل بالعملات الأجنبية في أسواق الصرف الآنية والآجلة.
9. إدارة إصدارات الأوراق المالية أو التعهد بتغطيتها وتوزيعها والتعامل بها.
10. تقديم الخدمات الإدارية والاستشارية للمحافظ الاستثمارية وتقديم خدمات امين الاستثمار، ويشمل ذلك إدارة الأموال واستثمارها لحساب الغير.

11. عمليات الإدارة والحفظ الأمين للأوراق المالية والأشياء الثمينة.
12. تقديم خدمات الوكيل أو المستشار المالي.
13. أي أنشطة اخرى تتعلق بأعمال البنوك يوافق عليها البنك المركزي بموجب أوامر خاصة يصدرها لهذه الغاية.

5.2 مفهوم الربحية:

تعتمد ربحية المصارف على أسعار الفائدة التي تتقاضاها على قروضها، وكذلك على العمولات عن خدماتها المختلفة، موازنة مع تكاليف مواردها المالية وتكاليف التشغيل لديها. وتعتبر القروض المصدر الأساسي للدخل، حيث يلعب تسعير هذه القروض الدور الرئيسي في تحقيق المصارف لربحيتها (عقل، 1994). يعرف (محمد وآخرون، 2008) الربحية على أنها قياس لمقدرة المصرف على الكسب، و أنها مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت انجاز العمليات التي قام بها المصرف خلال فترة زمنية معينة، وذكر (حماد، 1999) أن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك أو شركة اخرى هو تعظيم ثروة حملة الأسهم، أي تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية، وأن عملية تعظيم ثروة الملاك تتطلب من المديرين بأن يقوموا بعملية تقييم للتدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها البنك، ويرى أيضاً أن زيادة الربحية تشير إلى أن إدارة البنك تقوم بالاستثمار في أصول تولد اكبر قدر ممكن من العائد مع خفض التكلفة، وأوضح أن هناك فرق بين تعظيم الثروة وتعظيم الربح، فلكي يحصل البنك على عائد مرتفع فيجب عليه إما أن يتحمل المزيد من المخاطر أو يخفض تكاليف التشغيل، بينما تعظيم الثروة تتطلب أن تقوم إدارة البنك بتقييم وإيجاد توازن مستمر ما بين فرصة الحصول على عوائد مرتفعة والمخاطر الناتجة عن ذلك.

ورأى (علي والعيسى، 2004) أن عملية تعظيم الأرباح في أي بنك تتطلب تمازج القرارات والآراء في الإدارات الثلاث وهي إدارة المطلوبات (المصادر)، وإدارة الموجودات (الاستخدامات)، وإدارة الاحتياطات وذلك بغض النظر عن الشكل التنظيمي الإداري لها.

وأوضح (حداد وهذلول، 2005) أن الإيرادات الإجمالية للمصرف تتكون بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض و الاستثمار بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد يحققها المصرف، أما نفقاته فتتمثل في نفقات إدارية وتشغيلية ونفقات ثابتة تتمثل في الفوائد التي يدفعها المصرف على الودائع. وبالرغم من سلبية التزام المصرف بدفع فوائد على الودائع سواء حققت أرباحاً أم لا، إلا أن الاعتماد على أموال الودائع بدل أموال الملاك لتمويل عمليات المصرف يحقق للمصرف حافة صافي الفوائد والتي تتمثل بالفرق بين الفوائد المدفوعة على الودائع والأرباح المتولدة من استثمار تلك الودائع، وهذا يحقق للمصرف هدفه المطلوب وهو زيادة ثروة ملاكه.

أما (السعودي، 2008) فقد بين أن هناك عدة عوامل قد تؤثر إما ايجابياً أو سلبياً في كفاءة العمل المصرفي و الذي في النهاية ينعكس على الأرباح، وهذه العوامل بمجموعها تعتبر مؤشرات تتحرك البنوك من خلالها ضمن عمل وخدمة مصرفية للتوصل إلى أهدافها الاساسية والتي من أهمها هي الأرباح، فمن هذه العوامل:

1. اقتصاديات السوق أو البيئة التي يعمل ضمن إطارها المصرف.
2. قوانين البنوك وتوجيهاتها إضافة لتدخل البنك المركزي.
3. طبيعة الجهاز المصرفي.
4. قوة التنافس على تطوير وتحدي نظام الخدمة المصرفية.
5. رأي وثقة الجمهور بالمصرف.
6. كفاءة العمل الإداري المصرفي.

فمن خلال البيئة التي يعمل ضمنها المصرف، فعلى المصارف أن توفق بين السيولة والربحية لأنهما في معظم الأحيان يسيران في اتجاهين متعاكسين، حيث أنه كلما ارتفعت السيولة تنخفض الأرباح لان ارتفاع السيولة في المصرف يشير إلى بقاء النقود أو موارد المصرف عاطلة عن العمل وغير مستثمرة، ذلك أن حصيلة إيرادات البنك الصافية تمثل الربح الناتج عن استخدام مصادر الأموال المتاحة. وهذا يتفق مع (البديري، 2003) على ضرورة إحداث توازن بين الربح، على اعتبار أن

له وظيفة اقتصادية، و بين السيولة التي هي محور اهتمام أصحاب الودائع حيث أن هناك تعارض بين هدفي الربح والسيولة.

6.2 المتغير التابع:

صافي هامش الفائدة:

عرف (عقل، 1994) هامش الفائدة بأنه الفارق بين إجمالي الفائدة المتحققة من استعمال المصرف لموجوداته، وبين الفائدة المدفوعة كتكلفة لمصادر الأموال المتاحة له، حيث يعبر هذا التعريف عن المفهوم الكمي لهـامش الفائـدة. أمـا المفهوم النسبي لهامش الفائدة، فهو عبارة عـن قسـمة هـامش الفائـدة علـى الموجودات المدرة للدخل. ويبين (الجعفري والحمصـي، 1993) أن الوظيفـة الاقراضية هي المصدر المنفرد الأكثر مساهمة في الدخل الإجمالي المتحصـل للبنوك التجارية، حيث تكمن أهمية ودور الهامش (الفرق بين معدل الفائدة على الودائع و معدل الفائدة على القروض) بالنسبة لإدارات البنوك التجارية باعتباره معياراً لربحية البنك التجاري ومركزه المالي. وذكروا أنه فـي حالـة اتسـاع الهامش فهذا سيساهم في زيادة ربحية البنوك المرخصة، وهذا لـه انعكاسـات سلبية على الاقتصاد الوطني. ففي هذه الحالة، عندما ترتفع فائدة الإقراض، فإنه يخلق آثارا سلبية في الاستثمار والطلب على الائتمان؛ وذلك نتيجة لارتفاع تكلفة الاقتراض؛ ويمكن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الإفلاس لبعض الشركات، وله أيضاً نتائجه على المدى الطويل على النمو الاقتصادي؛ والذي سيؤدي إلـى ارتفاع معدلات التضخم الناتج عن تزايد تكلفـة رأس المـال والـذي يعـرف بالتضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف (Cost-Push Inflation).

ويعبر (Koch and MacDonald ,2000) عن صافي هامش الفائدة بأنه مقياس موجز لعوائد صافي الفوائد على الأصول المدرة للدخل، وهو أحد أهم المقاييس في تقييم مقدرة البنك على إدارة مخاطر معدل الفائدة، فإذا تغيرت معدلات الفائدة؛ فهذا يدل على قدرة المصرف على إدارة دخل الفوائد ومصاريف الفوائد، ويشير التباين أو الاختلاف في صافي هامش الفائدة فيما اذا كان البنك قد وضع أصوله والتزاماته

للاستفادة من التغيرات في أسعار الفائدة، أي هل البنك فعلياً قد استفاد أو خسر عندما ارتفعت أو انخفضت أسعار الفائدة؟ و يجب أن يكون هامش صافي الفائدة كبيراً بما يكفي وذلك لتغطية الأعباء، ومخصصات خسائر القروض، وخسائر الأوراق المالية، وضرائب البنوك، وذلك من اجل أن تكون البنوك مربحة وأن تنمو أرباحها. ويقاس بقسمة الفرق بين الفوائد الدائنة والمدينة على إجمالي الأصول.

7.2 محددات ربحية البنوك:

الربحية لأي بنك تجاري تتأثر بمجموعة من العوامل منها عوامل داخلية وأخرى خارجية، وفي هذه الدراسة ركزت الباحثة على مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية تتلخص بالآتي:

1.7.2 المحددات الداخلية:

1. نسبة حقوق الملكية (Equity Ratio)

عرف (الشواورة، 2010) حقوق الملكية على انها إجمالي حقوق المالكين للمنظمة، وهي تمثل المبالغ الأصلية التي تم استثمارها من قبل المالكين مع ما تم إضافته عليها من الدخل السنوي طيلة السنوات التي تلت تاريخ إقامة المشروع مطروحاً منه الخسارة السنوية والمسحوبات الشخصية إن وجدت. أما (الجعارات وآخرون، 2009) فقد بينوا أن حقوق الملكية هي القيمة المتبقية من صافي الأصول بعد طرح الالتزامات، حيث تعتبر الالتزامات و حقوق الملكية مصادر الأموال التي تحصل عليها المنشأة، حيث ينظر إلى الالتزامات على انها مصادر تمويل خارجية، وحقوق الملكية على انها مصادر تمويل داخلية.

ويرى (Kosmidou, 2008) على أن نسبة حقوق الملكية تقيس كفاية رأس المال، الذي يشير إلى كفاية مقدار حقوق الملكية على امتصاص الصدمات التي تواجه البنك. وكما ذكر(Pariouras and Kosmidou, 2007) بان البنوك ذات النسبة العالية من رأس المال إلى إجمالي الأصول هي أكثر أماناً من ناحية الخسارة أو

التصفية. ويتفق (Kosmidou, 2008) و (Pariouras and Kosmidou, 2007) بـان أعلى نسبة لحقوق الملكية هي مؤشر لرفع مالي اقل و بالتالي خطر اقـل. وتقـاس نسبة حقوق الملكية بقسمة إجمالي حقوق المالكين على إجمالي أصول البنك.

2. نسبة القروض (Loans Ratio)

يقصد بالتسهيلات الائتمانية المباشرة وضع النقود مباشرة تحت تصرف العميل ليستخدمها في المجالات التي يرغب فيها، و تتخذ هذه القروض أشكالاً مختلفة وهي (عبد الله والطراد، 2006):

أ. القروض والسلف:

يعبر (القريشي، 2009) عن القروض بأنها مطلوبات بالنسـبة للشـخص أو للشركة التي تستلم القرض، و يكون ذلك القرض رصيداً أو أصلا للبنك باعتبـاره يوفر دخلاً. وتعاني القروض من احتمالية عالية في التخلف عـن الإيفـاء بهـا او التخلف عن دفعها اكثر من الارصدة الاخرى؛ وذلك بسبب نقص السيولة والخطـر العالي من عدم الايفاء بالقروض او تسديدها فان البنك يحصل على عائد عالٍ علـى تلك القروض، وتعطى تلك القروض للعملاء بهدف تمويل احتياجاتهم سـواء فـي المدى القصير او المتوسط او الطويل وتكون لمدة زمنية معينة يتم الاتفاق عليهـا، ويقوم المقترض بتسديد تلك المبالغ والفوائد المترتبة عليها الى البنك حسب الاتفـاق ما بين البنك والعميل (عبد الله والطراد، 2006).

ب. الحسابات الجارية المدينة:

تسمى في بعض الاحيان بالاعتماد البسيط، وهو اتفاق بين البنك والعميل ينص على أن يسحب العميل من الاموال التي يسمح له البنك بسحبها وان يكون حسـابه مديناً بسقف اعلى متفق عليه وذلك خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة قابلة للتجديد لفترة مماثلة، وتحسب الفائدة على حسابات الجاري مدين على اساس الاموال المسحوبة فعلاً. ويكمن الاختلاف بين القرض والاعتماد البسيط هو ان القرض يقدم كله مباشرة عند التعاقد وتحسب عليه الفوائد من وقت تقديمه، أما الاعتماد فلا يقـدم الا عندما يطلبه العميل، ولا تسري عليه فوائد إلا على المبالغ التي يسحبها العميـل فقط (ارشيد وجودة، 1999). ويقول (باسيلي، 2008) ان الحسابات الجارية المدينة

هي سلف ممنوحة من البنك للعميل في صورة تسهيلات ائتمانيـة قصـيرة الأجـل (Short Credit Facilities) وتكون بضمانات مختلفة كالاوراق المالية والضـمانات الشخصية وغيرها، ويحسب مقدار التسهيلات بنسب معينة تختلف بـاختلاف نـوع الضمان ومدى ثبات قيمته.

ج. القروض العقارية:

يعرفها (الفولي وعوض الله، 2005) بأنها قروض تقدم للافراد والمشروعات بهدف تمويل شراء وتجارة الأراضي والمباني وإقامة المنشآت، ويتميز هذا النـوع من القروض بارتفاع اسعار الفائدة. وتقاس نسبة القروض بقسمة اجمالي القـروض على اجمالي اصول البنك.

3. نسبة السيولة (Liquidity Ratio)

عرف (عبد الله والطراد، 2006) السيولة على أنها قـدرة المصـرف علـى تحويل تعهداته الى نقد حاضر عند الطلب، أي أن العميل يستطيع أن يسحب النقـد باستخدام ودائعه لدى المصرف في أي وقت يرغب. و السيولة لا تقتصر على قدرة المصرف على الايفاء بالتزاماته و الدفع نقداً عند الطلب لتغطية ما يطلبه المودعون من مسحوبات، بل يجب الا يترتب على عملية تحويل الأصل الى نقد حاضر تُحمل المصرف نفقات او تعرضه لخسائر.

وصنّف (البديري، 2003) مكونات السيولة حسب سرعة توفرها الى مكونين:

أ. السيولة الحاضرة:

وهي النقدية الحاضرة لدى البنك والتي تحت تصرفه حيثُ تشمل على:

1. النقدية بالعملة الوطنية والعملات الاجنبية.
2. الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي.
3. الشيكات تحت التحصيل.

ب. السيولة شبه النقدية:

وهي الأصول التي يمكن تصفيتها أي بيعها أو رهنها، ومنها أذونات الخزينة، والكمبيالات المخصومة، والأوراق المالية من اسهم و سندات، وهي أصول تسـمى (بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة)، فهي تتمثل بقصر أجل استحقاقها و امكانية

التصرف السريع سواء بالبيع أو الرهن، وكلما كانت هـذه الاصـول حكوميـة أو مضمونة من الحكومة كلما كانت أسهل في التصرف فيها.

وذكر (حداد وهذلول، 2005) ان السيولة في المصارف التجارية تتأثر بدرجة ثبات الودائع في المصرف وتركيبتها وسهولة عمليات الاقتـراض، والاسـتثمارات الأخرى في المصرف فضلاً عن تأثيرات السياسـة النقديـة والـوعي المصـرفي والادخاري. بينما ذكر (السعودي، 2008) ان السيولة التي تحتفظ فيها البنوك تعتمد على:

1. درجة ثبات الودائع، أي أنه كلما كانت مدة بقاء الودائع لدى البنك طويلة كلمـا استطاع توظيف هذه الودائع لفترات أطول وبالتالي تقل حاجته للاحتفاظ بنسـبة سيولة كبيرة، والعكس صحيح.
2. مدة القروض الممنوحة، حيث انه كلما كانت القروض التي يمنحها البنك تحمـل فترة طويلة كلما اضطر البنك للاحتفاظ بنسبة من السيولة تعتمد أيضا هذه النسبة في وقت من الأوقات على ما يسترجع من القروض.
3. الثقة بين البنك والعميل من سداد ما اقترضه العميل من البنك في وقته، اضـافة للضمانات، وتتوقف سلامة العملية الائتمانية على عنصرين هما:
   أ. الأجل الذي يمنحه البنك للعميل لسداد القرض، حيث كلما زاد الأجـل كلمـا كانت المخاطر المتأتية من احتمالية عدم السداد اكبر.
   ب. التأمينات والضمانات، وبشكل عام فإن البنك تهمه العديد من الامور والتـي يدرسها لمنح القرض مثل قدرة العميل علـى السـداد، سـمعته، حسـن المعاملة مع المصرف او المصارف الاخرى، اضـافة لمقـدرة العميـل المالية والغرض من طلب القرض وأوجه إنفاق هذا القرض.

وقاس (Al-Jarrah and et. al., 2010) نسبة السيولة بقسمة الموجودات السائلة على اجمالي الموجودات، وبين (الفيومي وعواد، 2003) ان الموجـودات السـائلة تشمل على النقد وارصدة لدى البنوك، وارصدة لدى البنك المركزي، وأوراق مالية حكومية، وتسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل. وفي هذه الدراسة تقاس نسبة السـيولة بقسمة الموجودات السائلة على اجمالي اصول البنك.

4. نسبة مصاريف الموظفين (Employee Expenses Ratio)

عبر (الفيومي وعواد، 2003) بان مصاريف الرواتب والأجور لموظفي البنك عبارة عن جميع التكاليف التي يتحملها البنـك وتشـمل دفـع رواتـب المـوظفين والعلاوات والضمان الاجتماعـي وغيره. وذكر كل من (Sinkey 1998) و Koch and MacDonald 2000) ان رواتب ومزايا الموظفين هي من المصاريف التي لا تحمل فائدة. أما (Ritter and et. al. 2000) فيجدوا أن نسـبة الرواتـب والأجـور مقسومة على اجمالي الاصول تُعبر عن نسبة الكفـاءة وهـي مهمـة فـي العمـل المصرفي. وفي هذه الدراسة تقاس نسبة مصاريف المـوظفين بقسـمة مصـاريف الموظفين على اجمالي اصول البنك.

5.نسبة الفوائد المدينة (Interest Expenses Ratio):

عرف (هلالي وشحادة، 2003) الفوائد المدينة على انها مقدار المبـالغ التـي يتحملها البنك نظير ودائع العملاء الادخارية لأجـل وبإخطـار وودائـع صـندوق التوفير. اما (حداد وهذلول، 2005) فقد عرفوها على انها الفوائد المدفوعـة علـى الحسابات والودائع لدى المصرف التجاري بكافة انواعها. واتفق (هلالي وشـحادة، 2003) و (حداد وهذلول، 2005) في تعريفهم للفوائد المدينة على انها تمثل النسبة الاكبر من تكاليف المصرف التجاري.

اما (السعودي، 2008) فقد اقتصر في تعريفه على انها مجموعة الفوائد التـي يدفعها المصرف على الودائع المودعة لديه.

وفي تعريف آخر للفوائد المدينة فقد عرفها (Koch and MacDonald (2000 على انها مجموع الفوائد المدفوعة على كل الالتزامات التي تحمـل فائـدة والتـي تتضمن حسابات المعاملات والودائع الادخارية وبإخطار، المطلوبات غير الرئيسية على المدى القصير (short-term noncore liabilities) والديون طويلـة الأجـل. وتقاس بقسمة الفوائد المدينة على اجمالي اصول البنك.

6. نسبة المصاريف الاخرى (Other Expenses Ratio):

اقتصر (السعودي، 2008) في تعريف المصـاريف الاخـرى علـى انهـا مصاريف صغيرة ومتنوعة كمصارف الضيافة. وحسب ما ورد في التقرير السنوي للبنك الاهلي الاردني (2008) فان هذه المصاريف تشتمل على رسوم اشـتراكات، وصيانة وتصليحات، ودعاية وإعـلان، وقرطاسـيه ومطبوعـات، والإيجـارات والخلوات، ورسوم التأمين، وكهرباء وتدفئة ومياه، ومصاريف قانونية، وتـنقلات، ومصاريف التبرعات، وخسائر تدني قيمـة العقـارات، وبـرق وبريـد وهـاتف، ومصاريف دراسات واستشارات وأبحاث، ومصاريف متفرقة، ومصاريف اجتمـاع الهيئة العامة، ومصاريف الأمن والحماية، وأتعـاب مهنيـة، ورسـوم الطوابـع، ومصاريف قانونية، وإكراميات وضيافة، ومصاريف تقدير الأراضي والعقـارات، وفروقات الصناديق، ومصاريف مخصص قضايا، وخسائر بيع عقارات، ومخصص رسوم البحث العلمي، ومخصص رسوم دعم التعليم والتـدريب المهنـي والتقنـي، ومخصص رسوم الجامعات، و مكافأة اعضـاء مجلـس الادارة. وتقـاس بقسـمة المصاريف الاخرى على اجمالي اصول البنك.

7. حجم البنك (Bank Size)

بين (Koch and MacDonald, 2000) ان موجودات البنك تقع في واحدة من: القروض والاوراق الاستثمارية وغيرها، حيث يعبر الحجم بانـه القيمـة الدفتريـة لاجمالي موجودات البنك. يفترض (Kosmidou 2008) بان حجم البنك له اهمية في تحديد اداء البنك، ويوضح(Flamini and et. al. 2009) بأن حجم البنك يتم احتسابه بايجاد اللوغاريتم لاجمالي موجودات البنك. وفي هذه الدراسة تم قياس حجم البنـك باخذ اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي اصول البنك.

2.7.2 المحددات الخارجية:

1. معدل النمو فـي النـاتج المحلـي الاجمـالي (Growth in Gross Domestic Product):

عرف (حسين وسعيد، 2004) الناتج المحلي الاجمالي بأنه مجموع قيم السلع والخدمات النهائية على اختلاف انواعها التي تنتج في بلد معين محلياً خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة؛ وبالتالي فالناتج المحلي هو مفهوم جغرافي أو إقليمي يرتبط بالأنشطة الإنتاجية التي تتم داخل الحدود السياسية لذلك البلد بغض النظر عمن يملك هذه الخدمات الإنتاجية سواء أكانوا من المواطنين أو الأجانب؛ وعليه فلا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي أية سلع أو خدمات يتم إنتاجها خارج البلد، حتى ولو كانت هذه السلع والخدمات يتم إنتاجها في وحدات إنتاجية في الخارج مملوكة للمواطنين وبذلك فان الناتج المتولد من الناتج المحلي هو دخل محلي.

وبين (عبد الرحمن وعريقات، 2004) الناتج المحلي الإجمالي يمثل المحور الأساسي وحجر الزاوية في تقدير حسابات الدخل القومي والإنفاق، ويمكن قياس الناتج المحلي لأي مجتمع من المجتمعات خلال فترة محددة من الزمن (عام) باستخدام الطرق (المقاييس) التالية:

أ. طريقة المنتج النهائي Final Product Approach.

ب. طريقة الدخل المكتسب (عوائد عناصر الإنتاج) Income Received Approach .

جـ. طريقة الإنفاق النهائي Final Expenditure Approach .

وفي هذه الدراسة تم استخدام المعدل السنوي للناتج المحلي الاجمالي بالسعر الثابت.

2. معدل التضخم (Inflation Rate):

تعددت تعريفات التضخم فعرفه (عبد القادر، 2010) باعتباره ظاهرة نقدية بأنه الارتفاع في المستوى العام للاسعار والذي يحدث بسبب زيادة كمية النقود، وكذلك عرفه من خلال آثاره على انه الاتجاه المستمر والمؤكد للمستوى العام للاسعار الى الارتفاع وأياً كان السبب هو زيادة كمية النقود او الاختلال في التوازن بين التيار النقدي والتيار الحقيقي السلعي.

أما (شامية، 2010) فقد بين انه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين لتحديد تعريف دقيق جامع لظاهرة التضخم وهذا الامر ادى الى اللجوء الى دراسة سلوك ومحددات المستوى العام للاسعار ودراسة اسباب التضخم وانواعه؛ وبذلك عرف التضخم على انه حركة صعودية ذاتية مستمرة للاسعار ناجمة عن فائض الطلب الكلي عن قدرة العرض الكلي، وعن الاختلالات الهيكلية والوظيفية في الاقتصاد القومي.

وبين الباحثان (Mashharawi and Al-Zu'bi 2009) في دراستهما ان التضخم قد يؤثر على التكلفة وعائدات أي مؤسسة بما فيها البنوك؛ وبالتالي فإن اثر التضخم على ربحية البنوك سيعتمد في اثره (التضخم) على تكاليف وعائدات البنوك. وفي هذه الدراسة تم استخدام المعدل السنوي للتضخم.

3. نسبة التركز (CR3):

عرف (القريشي، 2005) تركز السوق على انه الحالة التي يسيطر فيها على الصناعة عدد قليل من المنتجين وبين ان هناك متغيران لهما علاقة بتحديد هذه الحالة وهما: عدد المنشآت في الصناعة، وتوزيعها النسبي، واللذان ينعكسان في تحديد هيكل السوق وفي قرارات التسعير، ووضح ان تركز السوق له تأثير على اداء المنشآت في السوق وعلى تحقيق الربح، والنمو، والتقدم التكنولوجي، ويعتبر تركز السوق مظهراً من مظاهر المنافسة غير الكاملة، حيث يسيطر واحد او عدد قليل من المنشآت على الصناعة ككل.

وبين (شيحة وعوض الله، 1992) ان أهمية تركز البنوك تكمن في مواجهة تزايد حجم التمويل الداخلي و التوسع في الوظائف مع تطور النشاط الاقتصادي من جانب، ومواجهة فروع المؤسسات الاجنبية ذات القدرات الكبيرة من جانب آخر. واوضحا ايضا ان المؤسسات المصرفية الكبيرة قادرة على الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير وقادرة بما لديها من رؤوس اموال واحتياطات ان تتعرض لكافة اوجه الائتمان دون خطر على سيولتها، وايضا تستطيع ان تؤدي الخدمات المصرفية بكفاءة مرتفعة حتى يمكنها من اكتساب ثقة المودعين والعملاء في السوق النقدية المحلية.

ويرى (القريشي، 2005) ان العلاقة بين التركز والربح من خـلال حصـول المنشأة على القوة في السوق في حالة وجود التركز وان مثل هذه القوة تؤدي الـى تمكينها من جني ارباح عالية. و يفترض ان استمرار الارباح العالية لفترة زمنيـة طويلة في الغالب هي نتيجة للدرجة العالية من التركز السائدة في السوق. وفي هذه الدراسة تم قياس هذه النسبة بقسمة مجموع الودائع لاكبر ثلاثة بنوك على اجمـالي ودائع البنوك التجارية.

8.2 الدراسات السابقة:

أشارت نتائج المسح المكتبي للأدبيات والدراسات السابقة عدم وجود دراسـات سابقة على حد علم الباحثة بحثت بشكل مباشر بمحددات ربحية البنـوك الأردنيـة باستخدام المنهجية التي تم إتباعها بهذه الدراسة. وقد تم الرجوع لعدد من الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة ومن هذه الدراسات الآتي:

1.8.2 الدراسات العربية:

أجرى (الرشدان، 2002) دراسة بعنوان: " محددات الربحية في المصـارف التجارية الاردنية دراسة مقارنة لمصارف مختارة 1985-1999 "

هدفت هذه الدراسة الى تحديد وقياس الاثر الذي تحدثه المحددات المختلفة على ربحية البنوك التجارية الاردنية خلال الفترة (1985-1999) من خـلال التركيـز على تلك المحددات، والسبب في اختيار تلك الفترة هو ان هذه الفترة تغطـي المـدة الزمنية ما قبل تعويم سعر الفائدة وما بعده. قام الباحث بتقسيم فترة الدراسـة الـى اربعة فترات جزئية؛ وذلك من اجل دراسة مصادر أمـوال المصـارف التجاريـة الاردنية وتطورها والعوامل التي أثرت عليها، وكيفية توزيع تلـك المـوارد علـى الاستخدامات المختلفة من أجل تحقيق الارباح الملائمة، ودراسـة أثـر إجـراءات السياسة النقدية للبنك المركزي الاردني على تركيبة الودائع وحجمها لدى المصارف التجارية الاردنية.

تكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الاردنية، واشتملت عينة الدراسة على ثلاثة بنوك تجارية وهي: البنك العربي، وبنك الاردن، والبنك الاردني الكويتي، وتم اختبارها على اساس الحجم، حيث يعتبر البنك العربي حجمه كبير، وبنك الأردن حجمه متوسط، والبنك الأردني الكويتي بنكاً صغيراً.

اتبع الباحث المنهج التحليلي الوصفي في تحليل بيانات الدراسة، وقام بمعالجة البيانات باستخدام التحليل الانحداري وذلك باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

استخدم الباحث متغير العائد على الموجودات كمتغير تابع لقياس الربحية، وكذلك استخدم المتغيرات التالية كمتغيرات مستقلة وهي: الرافعة المالية، وتكلفة الودائع، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال، ونسبة السيولة، وحجم المصرف التجاري. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هذه الدراسة الآتي:

1. كان لاجراءات السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي الاردني وحالة الركود الاقتصادي بالاضافة للسياسة الائتمانية المتحفظة التي تتبعها المصارف التجارية الاردنية دور كبير في انخفاض توظيفات تلك المصارف بالرغم من الموارد المالية الكبيرة لتلك المصارف.
2. أظهرت الدراسة أن الرافعة المالية كان لها تأثير عكسي ذا دلالة احصائية على الربحية وحيث ان زيادة الرافعة المالية تؤدي الى انخفاض الربحية والسبب في ذلك عدم مقدرة تلك المصارف على توظيف ودائعها بدرجة كافية تلائم الزيادة الكبيرة في تلك الودائع.
3. أثبتت نتائج الدراسة أن تكلفة الودائع لها تأثير عكسي على ربحية المصارف التجارية الاردنية، إذ ان زيادة حجم الفوائد المدفوعة على الودائع لدى تلك المصارف يؤدي الى انخفاض ربحيتها.
4. اظهرت النتائج الى ان التأثير العكسي لنسبة السيولة على ربحية البنك العربي لم يكن ذو دلالة مقبولة إحصائياً، وهذا خفض من أثر تلك العلاقة العكسية على ربحيته، أما بالنسبة للبنك الاردني الكويتي فكانت هناك علاقة ايجابية ما بين نسبة السيولة والربحية، ويرجع السبب أن هذان المصرفان

يتبعان سياسة ائتمانية متحفظة ويختاران المشاريع الأكثر ضماناً والأكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها وذات المخاطر المنخفضة وقد اثبتت النتائج العلاقة العكسية ما بين نسبة السيولة والربحية بالنسبة لبنك الاردن.

5. أظهرت نتائج الدراسة ان اثر حجم المصرف على الربحية كان عكسياً لكل من البنك العربي وبنك الاردن، والسبب في ذلك بالنسبة للبنك العربي هو عدم مقدرته على توظيف موارده المالية الكبيرة نتيجة انخفاض الطلب على الائتمان بسبب حالة الركود الاقتصادي، أما بالنسبة لبنك الاردن فيرجع السبب الى عدم مقدرته على زيادة استثماراته بنفس مقدار زيادة موارده المالية، وقد اثبتت النتايج ان حجم المصرف كان له اثر ايجابي على ربحية البنك الاردني الكويتي.

ومن أهم التوصيات التي توصل اليها الباحث ما يلي:

1. يجب على المصارف التجارية الاردنية ان تعمل على تخفيض الفوائد الدائنة والتخفيف من السياسة المتحفظة التي تتبعها وذلك من أجل زيادة توظيفات الموارد المالية لديها وبالتالي تحقيق المزيد من الارباح.
2. يتوجب على المصارف التجارية الاردنية ان تركز على جذب ودائع التوفير وتقلل التركيز على جذب الودائع لاجل وذلك من اجل تخفيض تكلفة هذه الودائع لديها خاصة في ظل انخفاض الطلب على الائتمان وكون تلك المصارف تركز على الائتمان قصير الأجل.

دراسة (صيام وخريوش، 2002) بعنوان: " العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الاردن "

هدفت هذه الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية في الاردن للفترة 1991-2000، وتم دراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في ربحية البنوك التجارية وتم قياسه بالعائد على الاستثمار، اما المتغيرات المستقلة فهي: حجم حقوق الملكية، وحجم البنك مقاساً باجمالي الاصول، ونسبة المديونية، ونسبة الفوائض النقدية، والسيولة النقدية، ومصاريف الدعاية والاعلان، وعمر البنك. وتم بناء نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالاستناد الى

نموذج معادلة الانحدار الخطي. ويمثل مجتمع الدراسة كافة البنوك التجارية العاملة في الاردن والمدرجة في سوق عمان المالي، وشملت عينة الدراسة على اثني عشر بنكاً واستخدمت البيانات للفترة 1991-2000 .

ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ما يلي:

1. وجود علاقة ارتباط موجبة بين ربحية البنوك التجارية والعوامل التالية: حقوق الملكية، ونسبة المديونية، والفوائض النقدية، والسيولة النقدية، ومصاريف الدعاية والاعلان، ووجود علاقة ارتباط سالبة بين حجم الاصول وربحية البنوك التجارية.
2. وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية البنوك التجارية والعوامل التالية: حقوق الملكية، ونسبة المديونية، والفوائض النقدية، والسيولة النقدية، ومصاريف الدعاية والإعلان، وعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين اجمالي الاصول وعمر البنك من جهة وربحية البنوك التجارية من جهة أخرى.
3. المتغيرات المستقلة لها تأثير كبير نسبياً في تفسير التغيرات في المتغير التابع.

أوصت الدراسة إلى ما يلي:

1. إيلاء السيولة النقدية والفوائض النقدية مزيداً من الاهتمام إذ إنهما يؤثران بشكل كبير في ربحية البنوك التجارية.
2. العمل على دراسة نسبة المديونية وعناصر حقوق الملكية بصورة تفصيلية بما يضمن الاستفادة منها كعناصر مرجحة لزيادة الربحية.
3. التوجه نحو اندماج البنوك التجارية إذ أن كبر حجم حقوق ملكيتها يساهم بصورة واضحة في زيادة قدرتها على تحقيق الربحية.
4. زيادة الاهتمام بالدعاية والإعلان واختيار الوسائل التي من شأنها زيادة ثقة الجمهور بالبنوك.

5. عدم التوسع في حجم الاصول المملوكة من قبل البنوك التجارية ما لم تكن ضرورية للإسهام في إنجاح أعمال البنك إذ اتضح أن حجم الأصول يرتبط ارتباطاً سالباً بقدرة البنك على تحقيق الربحية.

دراسة (الفيومي وعواد، 2003) بعنوان: " العلاقة بين تركز السوق واداء البنوك في الاردن – دراسة تطبيقية"

هدفت هذه الدراسة الى فحص العلاقة بين تركز السوق والاداء في قطاع البنوك في الاردن، وتم اختبار فرضية الهيكل-التصرف-الاداء (SCP) في هذا القطاع.

استخدمت الدراسة نسبة التركز لقياس تركز السوق، أما الاداء فتم قياسه من خلال العائد على حقوق الملكية (ROE) قبل الضرائب وبعدها، وتم أيضاً أخذ مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية والاستثمارية الاردنية، أما عينة الدراسة التجميعية فشملت على ثلاثة عشر بنكاً في الفترة من عام 1993 الى عام 1999، وتضمنت عينة الدراسة على (83) مشاهدة من أصل (91) وذلك نظراً لأن هناك بنوكاً تم افتتاحها بعد بدء فترة الدراسة.

استخدم الباحثان العائد على حقوق الملكية (ROE) كمتغير تابع، وكان المتغير الرئيسي لدراستهما هو تركز السوق بالاضافة الى عوامل داخلية (مصاريف الرواتب والأجور لموظفي البنك، ونسبة حقوق الملكية الى الموجودات، وسيولة البنك، وحجم البنك) وعوامل خارجية (سعر الفائدة، ونمو الاسواق المالية، ومعدل التضخم).

تم استخدام منهجية نموذج انحدار السلسلة الزمنية التجميعي (Pooled-Time-Series Regression) للتوصل الى نتائج تدعم فرضية الهيكل-التصرف-الاداء (SCP) في قطاع البنوك في الاردن.

ومن اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1. نسبة التركز له اثر إيجابي وذات دلالة إحصائية على مستوى معنوية 5% وهذا يدل على ان ربحية البنوك محكومة بدرجة مهمة بتركز السوق.

2. أما بالنسبة للمتغيرات الداخلية فاظهرت النتائج ان نسبة الرواتب والاجور كـان سالباً وذو دلالة إحصائية على مستوى معنوية 1% مما يدل على ان زيادة هـذه النسبة له اثر عكسي في ربحية البنوك، وأما حجم البنك كان له اثر موجب وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% وهذا يعني ان كُبر حجـم البنـك فـي الاردن له اثر ايجابي في ربحيته.

ومن أهم توصيات الدراسة ما يلي:

1. تميز السوق المصرفي الأردني بظاهرة التركز المصرفي وهو سيطرة عـدد محدود من البنوك على حصة الأسد في السوق مما جعل البنـوك الأخـرى تتنافس على حصة صغيرة من السوق وهو ما يمكن وصفه باحتكار القلـة، وهذا يبرر الحاجة لظهور عمليات اندماج واسعة بين البنوك صغيرة الحجـم من أجل قيام بنوك كبيرة تعمل بمقاييس الحجم الكبيـر وتتنـافس بمـا فيـه مصلحة النمو المصرفي؛ لذا لا بد من العمل على الاسـتفادة مـن المزايـا والحوافز التشجيعية التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التي تنـوي تعزيـز وتدعيم رؤوس أموالها من خلال الاندماج.
2. اعتماد إدارة الجودة الشاملة حيث ان هذه الاستراتيجية تتطلب التركيز علـى عناصر عديدة من أبرزها انتهاج التخطيط الاستراتيجي كمرتكز أساسي يدفع البنوك لدراسة السوق المحلية والدولية، واكتشـاف الفـرص الاسـتثمارية المتاحة، اضافة الى التركيز على تنويع وتطوير الخدمـة للعمـلاء حسـب احتياجاتهم و تقديمها لهم بالوقت والسعر والمكان المناسبين، وتحقيق تكامـل في عمليات و خدمات البنوك على النطاق الاقليمي عـن طريـق التكـتلات الاستراتيجية إذ ان ذلك سيساعدها على مواجهة منافسة المصارف العالمية.

دراسـة (Al-Omar and Al-Mutairi, 2008) بعنـوان: " Bank-Specific Determinants of profitability: The case of Kuwait"

هدفت الدراسة الى تقييم العوامل الخاصة بالبنك على ربحية البنوك التجاريـة في الكويت، حيث كانت عينة الدراسة مكونة من سـبعة بنـوك تجاريـة محليـة، واستخدم الباحثان بيانات سنوية للفترة 1993-2005. واستخدمت البيانات لتقـدير

النموذج لخمسة متغيرات باستخدام الانحدار الظاهري (SUR). وتم قياس الربحية بالعائد على الاصول (ROA)، أما المتغيرات الخاصة بالبنك فهـي: نسـبة حقـوق الملكية، نسبة القروض، نسبة مصاريف التشغيل، ونسبة الأصول التـي لا تحمـل فائدة، وحجم البنك.

أشارت نتائج الدراسة الى أن:

1. نسبة حقوق الملكية، ونسبة القروض، ونسبة مصاريف التشغيل، ونسبة الأصول التي لا تحمل فائدة وحجم البنك تفسر ما نسبته 67% من التغير في العائد على الاصول. حيثُ كان لنسبة حقوق الملكية ونسبة الأصول التي لا تحمـل فائـدة وحجم البنك لها دلالة إحصائية، وبالتالي فإن الدراسة تدعم أو تؤكد على أهميـة هذه المتغيرات الثلاثة في تفسير سلوك ربحية البنوك في حالة البنوك التجاريـة الكويتية.
2. ركزت النتائج على أهمية تحسين كفاية رأس المال وخفض الأصـول التـي لا تحمل فائدة لتحسين الربحية. أما الأثر الإيجابي لحجم البنك (إجمالي الأصـول) فهو يعكس مدى الفعالية، ويشير ذلك إلى احتمالية الحصول على ارباح عاليـة عندما يزداد حجم البنك.

دراسة (Mashharawi and Al-Zu'bi, 2009) بعنوان: "The Determinants of bank's profitability: Evidence from the Jordanian banking sector (1992-2006)"

هدفت هذه الدراسة الى اختبار محددات ربحية البنوك الاردنية خـلال الفتـرة 1992-2006، حيث استخدمت الدراسة النموذج الاقتصادي والذي يحتـوي علـى ثلاثة تصنيفات للمتغيرات وهي: المتغيرات الخاصة بالبنوك (نسبة حقوق الملكية،و نسبة القروض، ونسبة الأصول التي لا تحمل فائدة، وحجم البنك، ونسـبة النفقـات العامة)، ومتغيرات الهيكل المالي (الحجم النسبي، وحجم القطاع المصرفي ونسـبة التركز)، ومتغيرات الاقتصاد الكلي (معدل التضخم، والنمو فـي النـاتج المحلـي الإجمالي). وتم قياس الربحية باستخدام ثلاثة مقاييس وهي: العائد علـى الاصـول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وصافي هامش الفائدة (NIM).

واستخدم الباحثان طريقتين في هذه الدراسة وهما: الانحدار المشترك (Pooled Data Regression) ضمن طريقة المربعات الصغرى (OLS) وطريقـة الانحـدار الظاهري (SUR). وشملت عينة الدراسة على عشر بنوك أردنية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1. البنوك الاردنية تحقق ربحية بشكل ايجابي عند قياسها باستخدام العائـد علـى الاصول و العائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة، فأشارت النتائج الى ان العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية مرتبطان ارتباطـاً إيجابيـاً، حيثُ كلاهما يميل للارتفاع والانخفاض في نفس الوقت. أمـا مقيـاس صـافي هامش الفائدة، فكان له اتجاه مختلف و يميل للارتفاع طيلة الفترة الزمنية.
2. وبالنسبة الى نتائج الانحدار فقد بينت الدراسة ان اكثر العوامل اهمية والذي يؤثر على مقاييس الربحية هي: نسبة النفقات العامة، والحجم النسبي، ونسبة التركز، والنمو الاقتصادي. حيثُ أن العائد على الاصول يتأثر بشكل سلبي مـن نسـبة النفقات العامة ونسبة التركز، ويتأثر إيجابياً من الحجم النسـبي ومعـدل النمـو الاقتصادي. أما مقياس العائد على حقوق الملكية فإنه يتأثر سلبياً من نسبة حقوق الملكية ونسبة التركز، ويتأثر إيجابياً من حجم البنك، والحجم النسـبي والنمـو الاقتصادي.
3. وأخيراً، أظهرت النتائج أن مقياس صافي هامش الفائدة يتأثر سلبياً مـن نسـبة النفقات العامة، ونسبة الأصول التي لا تحمل فائدة، ويتأثر إيجابيـاً مـن نسـبة القروض، وحجم البنك، والحجم النسبي، وحجم القطاع المصرفي.
4. أما عوامل الاقتصاد الكلي، فبينت النتائج أن لتلك المتغيرات أثر كبير في ربحية البنوك حيث كان للنمو الاقتصادي أثر إيجابي في الربحية.

دراسة (Al-Jarrah and et. al., 2010) بعنـوان: "The Determinants of the Jordanian's banks profitability: A Cointegration approach"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على محددات ربحية البنوك الاردنيـة خـلال الفترة 2000-2006. تم استخدام مقياسيين للربحية وهما العائـد علـى الاصـول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، كما استخدم الباحثون عدد من العوامل

الداخلية والخارجية التي قد تؤثر في ربحية البنوك، والعوامل الداخلية تتألف مـن: نسبة السيولة، ونسبة رأس المال، وودائع العملاء بالنسبة لاجمالي الاصول، ونسبة القروض لاجمالي الاصول، ونسبة الاستثمار الاجمالي، ونسبة المصاريف التشغيلية لاجمالي الاصول، ونسبة المصاريف غير التشغيلية لاجمالي الاصول، وحجم البنك. أما العوامل الخارجية فتتألف من: نسبـة الحصـة السوقيـة، ومعـدل الفائـدة، والتضخم، وعرض النقـد (M2). وتم استخدام نماذج السلاسل الزمنيـة المسـتقرة (A Cointegration Models) ونماذج السلاسل المستقرة بترتيبات مختلفـة (Error Correction Models).

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1. أن اكثر المحددات الداخلية المؤثرة في الربحية هي: نسبة القروض الى اجمالي الاصول، ونسبة المصاريف التشغيلية وهيكل رأس المال، ونسبة الودائع، ونسبة المصاريف غير التشغيلية.
2. بينت نتائج الدراسة ان عرض النقد (M2) والتضخم هما من أهـم المحـددات الخارجية التي تؤثر في الربحية خلال فترة الدراسة؛ لذا على مدراء البنـوك ان يولوا اهتماماً على مثل هذه العوامل حيث انها اظهرت دلالات احصـائية، وأن أية تغيرات في هذه المتغيرات سيؤثر في الربحية على المدى البعيد.
3. وكذلك بينت الدراسة ان السيولة لها اثر سلبي وليس ذو دلالة في العائد علـى الاصول ولكن لها اثر ايجابي على العائد على حقوق الملكية، أما الودائع فكـان لها اثر ايجابي وذو دلالة في العائد على الاصول، وكان لها أثر ايجابي ولـيس ذو دلالة في العائد على حقوق الملكية، وكان أيضاً للمصاريف التشـغيلية اثـر عكسي في مقاييس الربحية و بالمقابل كان للمصاريف غير التشغيلية اثر ايجابي في العائد على حقوق الملكية.
4. قاست الدراسة سرعة استجابة البنوك الى العودة الى التوازن الامثـل بالمـدى الطويل. وكذلك بينت النتائج انه بالرغم من أن محددات الربحية المقترحة ترتبط ارتباطاً طويل الأجل بمقاييس الربحية فإن معاملات الخطأ التصحيحي (Error Correction Term) هي غير مهمة كمياً وفي بعـض الاحيـان غيـر مهمـة

احصائياً، وهذه النتيجة تتضمن ان عملية استعادة التوازن تتم ببطء لمقاييس الربحية في حال تغيرت ظروف التوازن أي ان ربحية المصارف الاردنية لا تستجيب بسرعة للتغير السلبي بقيم المتغيرات المستقلة في حال تغيرت قيمها بالأجل القصر.

دراسة (Al-Shubiri, 2010) بعنوان: "Analysis of the relationship between market structure and profitability performance: The case of commercial banks in Jordan"

هدف هذه الدراسة الى الكشف عن اثر سمات البنك ومتغيرات الهيكل المالي في ربحية البنوك التجارية الاردنية للاعوام 2005 و2006 و2007.

استخدمت الدراسة نموذجين وهما:

النموذج الاول: تم تقسيم المتغيرات الى قسمين حتى يتبين اثر تلك المتغيرات في ربحية البنوك، وتم قياس الربحية باستخدام صافي هامش الفائدة (NIM)، والعائد على الاصول (ROA)، والعائد على رأس المال (ROC)، والعائد على الاستثمار (ROI). القسم الاول من المتغيرات اشتمل على سبعة متغيرات وهي: نسبة ملكية رأس المال الى اجمالي الاصول، نسبة قروض البنك الى اجمالي الاصول، ونسبة احكام خسائر القروض الى نسبة القروض، ونسبة القروض الى اجمالي الاصول، ونسبة حقوق الملكية لاجمالي الاصول، ومخاطر البنك. أما القسم الثاني فيشتمل على متغيرات خارجية وهي مؤشرات الهيكل المالي: الحجم النسبي، وحجم البنك، ومؤشر تركز السوق.

النموذج الثاني: يتعلق هذا النموذج في معرفة العلاقة بين درجة التركز في القطاع المصرفي والأداء.

استخدم الباحث نموذج الهيكل-التصرف-الاداء (SCP) لتفسير مستوى ربحية البنك، وكانت عينة الدراسة تتكون من (14) بنكاً تجارياً والمدرجة في سوق عمان المالي للاعوام 2005، و2006، و2007، حيثُ قام الباحث باختبار الفرضيات عن طريق استخدام الانحدار البسيط والمتعدد.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

1. في الاعوام 2005 و2006 كان هنالك علاقة ايجابية وذات دلالة بين صافي هامش الفائدة كمقياس للربحية والمتغيرات المستقلة: راس مال البنك، ومخاطر البنك، ومحفظة قروض البنك، والمصاريف، ونسبة القروض لاجمالي الاصول، ونسبة حقوق الملكية لاجمالي الاصول، بينما في عام 2007 كانت العلاقة ايجابية وذات دلالة بين صافي هامش الفائدة والمتغيرات المستقلة: مخاطر البنك، ومحفظة قروض البنك، والمصاريف، ونسبة حقوق الملكية لاجمالي الاصول. أما عند استخدام الانحدار المتعدد لاختبار كل المتغيرات المستقلة وصافي هامش الفائدة فكانت النتائج تشير الى علاقة ايجابية وذات دلالة فقط في الاعوام 2005 و2007.
2. اظهرت النتائج ان العلاقة ايجابية وذات دلالة بين العائد على الاصول كمقياس للربحية والمتغيرات المستقلة: مخاطر البنك، ومحفظة قروض البنك، والمصاريف، ونسبة حقوق الملكية للاعوام 2005 و2006 و2007. أما عند استخدام الانحدار المتعدد لاختبار كل المتغيرات المستقلة والعائد على الاصول فبينت النتائج ان العلاقة ايجابية وذات دلالة فقط في الاعوام 2006 و2007.
3. اظهرت النتائج انه في عام 2005 كانت العلاقة ايجابية وذات دلالة بين العائد على الاستثمار والمتغيرات المستقلة: محفظة قروض البنك، والمصاريف، ونسبة القروض لاجمالي الاصول، ونسبة حقوق الملكية لاجمالي الاصول. أما عند استخدام الانحدار المتعدد لاختبار المتغيرات المستقلة والعائد على الاستثمار، فاشارت النتائج الى ان العلاقة ايجابية وذات دلالة للاعوام 2005 و2006 و2007.

وأوصى الباحث على انه يجب التشجيع في المستقبل على الدراسة في مجال الهيكل-التصرف-الاداء (SCP).

2.8.2 الدراسات الاجنبية:

دراسة (Saunders and Schumacher, 2000) بعنـوان: " The determinants of bank interest rate margins: an international study"

هدفت هذه الدراسة الى البحث في محددات صافي هامش الفائدة لدول اوروبـا والولايات المتحدة، حيثُ استخدما البيانات للفترة 1988-1995، واشـتملت عينـة الدراسة على (614) بنكاً لستة دول مختارة من دول اوروبا والولايات المتحدة. كما استخدم الباحثان انحدارات المقطع العرضي (Cross-Sectional Regressions).

وأهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة ما يلي:

1. نسبة رأس المال للاصول كان له أثر ايجابي وذات أهمية.
2. معدل الفائدة الضمنية هو اكثر المتغيرات الذي له أثر قوي، ففي جميع الدول تقريباً كان له اهمية عالية وأثر ايجابي على صافي هامش الفائدة، وهذا يعني ان تمويل دفعات الفائدة الضمنية يتطلب من البنك ان يزيد صـافي هـامش الفائدة.
3. يتبين ان اثر هيكل السوق على هامش البنك يختلف عبر الـدول، بحيـث ان النظام المصرفي الاكثر تجزئة او مقيد من خلال القيود الجغرافية على التنوع في الخدمات المصرفية، فان البنوك الكبيرة يكون لها قوة احتكاريـة ولهـا هامش مرتفع.

دراسـة (Athanasoglou and et. al.,2005) بعنـوان: "Bank-specific, Industry-specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability"

هدفت هذه الدراسة الى اختبار اثر العوامل الخاصة بالبنوك، وعوامل الهيكـل المالي، وعوامل الاقتصاد الكلي في ربحية البنوك اليونانية، وتم اختبـار فرضـية الهيكل- التصرف- الاداء (SCP)، وكذلك تم قياس الربحية باستخدام العائـد علـى الاصول والعائد على حقوق الملكية. أما المتغيـرات المسـتقلة فمنهـا المتغيـرات الخاصة بالبنك فكانت رأس المال، ومخاطر الائتمان، والانتاجية، والنفقات الادارية، وحجم البنك، ومنها متغيرات الهيكل المالي وهي الملكية ونسبة التركـز، واخيـراً، متغيرات الاقتصاد الكلي وهي التضخم و الناتج الدوري (Cyclical output).

شملت عينة الدراسة على جميع البنوك التجارية اليونانية خلال الفترة 1985-2001. وتم تطبيق طريقة العزوم العامة (General Moments Method).

وأظهرت نتائج الدراسة ان:

1. رأس المال كان له اهمية في تفسير ربحية البنوك، وأن زيادة التعرض لمخاطر الائتمان يقلل من الارباح، بالاضافة الى ذلك فان النمو في انتاجية العمل له تأثير ايجابي وذات دلالة في الربحية، في حين كانت المصاريف التشغيلية لهـا أثـر سلبي وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالربحية، وتبين الدراسة ان كلفـة القـرارات لادارة البنك لها دور فعال في التأثير في اداء البنك.
2. أما الحجم فلم يبين له اثر على وفورات الحجم في مجال الخدمات المصـرفية، وكذلك ملكية البنك ليس لها اهمية في تفسير الربحية ويدل ذلك على ان البنـوك الخاصة بشكل عام لا تعطي ارباح عالية نسبياً، أما تركز الصناعة فكان له اثـر ضئيل. وبالنسبة لعوامل الاقتصاد الكلي فان التضخم والناتج الدوري (Cyclical output) لهما اثر واضح على اداء البنوك.
3. وأخيراً، بينت الدراسة ان النتائج التجريبية تقدم دليلاً على ان ربحيـة البنـوك التجارية تتشكل من العوامل الخاصة بالبنك (التي تأثرت من خـلال المسـتوى الاداري للبنك) ومتغيرات الاقتصاد الكلي التي لم يكن لها نتيجة مباشـرة علـى القرارات الادارية للبنك، أما هيكل الصناعة فلم يبدي أي اثـر ذو دلالـة علـى الربحية.

دراسـة (Arby, 2007) بعنـوان: " Structure and Performance of Commercial Banks in Pakistan"

حاولت دراسته تحليل الهيكل والأداء للبنوك التجارية الباكستانية تحت اطـار التنظيم الصناعي، وتم دراسة الهيكل باستخدام حجم البنك ومن خلال نسبة التركـز. اما الاداء، فتم قياسه باستخدام العائد على الاصول (ROA)، والعائد علـى حقـوق الملكية (ROE)، وصافي هامش الفائدة (NIM). وبالنسبة للمتغيرات المسـتقلة فقـد استخدم الباحث نسبة راسمال للالتزامات، ونسـبة الودائـع للالتزامـات، ونسـبة القروض لاجمالي الاصول وعدد الموظفين لكل فرع.

شملت عينة الدراسة على 36 بنكاً منها بنوك مملوكة للدولة، وبنوك خاصـة وبنوك اجنبية للفترة الزمنية 1990-1999 وتم تقدير دالة الربح باستخدام البيانـات التجميعية. وأشارت النتائج ان:

1. ملكية رأسمال والقروض قد ساهمت بشكل ايجابي في ربحية البنـوك، امـا الودائع فكانت لها اثر سلبي.
2. لم يكن عدد العاملين اثره ذا أهمية للبنوك المحلية أي انه لا يسهم في تحقيق الربحية. اما بالنسبة للبنوك الخارجية فقد كان له اثر ايجـابي فـي ربحيـة البنوك. وتبين ان رأس المال والقروض يؤثر ايجابيا في الربحية اما الودائع فلها اثر سلبي في الربحية.
3. اظهر تحليل الاداء ان ربحية البنوك المملوكة للدولة تدهورت خصوصاً بعد منتصف 1990 وكانت ربحية البنوك الخاصة ليست مثيرة للاعجاب خـلال منتصف 1990؛ لأن ربحية تلك البنوك بدأت بالزيادة حين باشرت اعمالهـا ولكن لم تحافظ عليها في السنوات اللاحقة، وأما الاداء الجيد في بداية الفترة يمكن ان يعزى لجذب العملاء لهذه البنوك مع توقع الحصول على خـدمات مصرفية عالية الجودة. وبالنسبة للبنوك الاجنبية فبالرغم من انهـا اظهـرت افضل جودة للاصول ورأس مال كاف وإدارة سليمة إلا انهـا فشـلت فـي الاحتفاظ بربحيتها خلال 1990.

دراسة (Pasiouras and Kosmidou, 2007) بعنوان: " Factors influencing the profitability of Domestic and Foreign Commercial Bank in the European Union"

تختبر هذه الدراسة كيف يمكن للخصائص الخاصة بالبنك والبيئة المصـرفية الشاملة ان تؤثر في ربحية البنوك التجارية المحلية والبنوك الاجنبية العاملة في دول الاتحاد الاوروبي.

تم قياس اداء البنوك (المتغير التابع) باستخدام العائد على متوسط الاصـول، اما المتغيرات المستقلة فكانت: عوامل داخلية (اجمالي اصول البنك (حجم البنـك)، ونسبة التكلفة للدخل، ونسبة حقوق الملكية الى الاصول، ونسـبة قـروض البنـك مقسومة على التمويل قصير الأجل)، وعوامل خارجية منها : معدل التضخم، ومعدل

النمو في الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة رسملة سوق الاسهم الى النـاتج المحلـي الاجمالي.

تكونت عينة الدراسة من (584) بنكاً تجارياً يعمل في خمس عشرة دولة مـن الاتحاد الاوروبي، واستخدمت البيانـات للفتـرة 1995-2001، وكـان مجمـوع المشاهدات (4088) مشاهدة وتم تقدير نموذج الدراسة باستخدام انحدار الآثار الثابتة (Fixed effects regression).

اظهرت الدراسة بعض النتائج منها:

1. متغير حقوق الملكية كان له اثر ايجابي وكان اكثر المحددات لربحية البنوك المحلية.
2. العلاقة بين حجم البنك والربحية كان له اثر سلبي للبنوك المحلية والأجنبية؛ لذا يتوجب على البنوك ان توجه انتباهها لمراقبة التكاليف بكفاءة أعلى بدلاً من اتباع السياسات مثل الدمج التي من شأنها زيادة الحجم.
3. تبين ان اثر الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم كانا ذات دلالة في كل الحالات ولكن باشارات مختلفة للبنوك المحلية والاجنبية، ويعزى مثل هذه النتائج المختلطة بالنسبة لظروف الاقتصاد الكلي للدولة الـى المسـتويات المختلفة من المعرفة عن ظروف الاقتصاد الكلي للدولة و التوقعات لمعدل التضخم بين البنوك المحلية والاجنبية، إضافةً الـى ان البنـوك المحليـة والأجنبية تميل إلى خدمة الشرائح المختلفة من العملاء التي قـد تتفاعـل بشكل مختلف في ظل ظروف الاقتصاد الكلي نفسها.

دراسة (Kosmidou, 2008) بعنوان: " The determinants of banks' profits in Greece during the period of EU financial integration"

هدفت هذه الدراسة الى اختبار محددات اداء البنوك اليونانية خلال فترة الاتحاد المالي للاتحاد الاوروبي للفترة 1990-2002.

استخدمت الدراسة السلاسل الزمنية التجميعية غير المتوازنـة (Unbalanced pooled time series data set).

تكونت عينة الدراسة من (23) بنكاً تجارياً وبلغ عدد مشاهدات الدراسة 154 مشاهدة وعند ادخال متغير التركز، فان عدد المشاهدات ينقص ليصبح 125 والسبب

في ذلك توفر البيانات فقط للفترة 1990-2002. استخدم الباحث العائد على متوسط اجمالي الاصول للبنوك (ROAA) كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فقسمت الى متغيرات داخلية (نسبة التكلفة الى الدخل، ونسبة حقوق الملكية الى اجمالي الاصول، ونسبة قروض البنك الى العميل والتمويل قصير الأجل، ونسبة احتياطات خسائر القروض الى اجمالي القروض، وحجم البنك)، ومتغيرات خارجية منها (الناتج المحلي الاجمالي، والتضخم، وعرض النقد، ونسبة التركز C5).

وتشير النتائج إلى أن:

1. خصائص البنك الفردية تفسر جزءاً كبيراً من التباين داخل البلد للعائد على متوسط الموجودات المصرفية، حيثُ وجد ان العائد على متوسط الموجودات يكون مرتفعاً عندما يرتبط مع بنوك ذات رسملة جيدة، وأيضاً مع إدارة فعالة للنفقات (نسبة التكلفة إلى الدخل أقل)، وكان حجم البنك له اثر إيجابي في جميع الحالات ولكن ذات دلالة إحصائية فقط عند ادخال متغيرات الهيكل المالي ومتغيرات الاقتصاد الى النماذج.
2. بينت النتائج أنه على الرغم من التحسينات الا انه يجب على البنوك اليونانية الحفاظ على حداثتها؛ إذ ستنافس مع البنوك الأخرى من الاتحاد الأوروبي والتي تكون ذات حجم أكبر بكثير. وعلى الرغم من أن نفقات الموظفين آخذة في التناقص ببطء على مدى السنوات الماضية، إلا أنها تظل أعلى مما كانت عليه في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، مشيرةً إلى ان النظام المصرفي اليوناني لا يزال مكتظاً؛ لذلك ومن أجل أن تكون البنوك منافسة ومربحة، فعلى المصارف اليونانية ليس فقط التوسع في نطاق عملياتها وتحسين نوعية خدماتها بل الحد من تكاليف التشغيل الخاصة بها.
3. أما مؤشرات الهيكل المالي والاقتصاد الكلي ،فكان المتغير الناتج المحلي الاجمالي له أثر كبير وإيجابي في العائد على متوسط الموجودات، في حين أن التضخم له تأثير سلبي كبير. أما النمو في عرض النقد فلم يكن له تأثير كبير على الأرباح، وأما مؤشرات الهيكل المالي فاظهرت النتائج ان أصول البنوك الى الناتج

المحلي الإجمالي، والقيمة السوقية لأصول البنوك والتركز كلها كانت ذات دلالة إحصائية وتؤثر سلبا في العائد على متوسط الموجودات.

أوصى الباحث على أن تشتمل البحوث في المستقبل على المزيد من المتغيرات مثل الضرائب ومؤشرات التنظيم وأسعار الصرف وكذلك على مؤشرات الجودة للخدمات المقدمة. إضافةً الى إمكانية فحص الاختلافات في محددات الربحية بين المصارف الصغيرة والكبيرة أو انخفاض الأرباح وارتفاعها، كما يمكن استخدام منهجية محاسبة التكاليف الإحصائية.

دراسة (Athanasoglou and et. al., 2008) بعنوان: " Determinants of bank profitability in the South Eastern European Region"

هدفت الدراسة إلى اختبار سلوك محددات الربحية وهي المحددات الخاصة بالبنك، و المحددات المتعلقة بالصناعة، ومحددات الاقتصاد الكلي. وتم اختبار فرضية الهيكل- التصرف- الاداء (SCP).

استخدم الباحث مقياسين للربحية وهما العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية. أما المتغيرات المستقلة فكانت العوامل الخاصة بالبنك وهي نسبة السيولة، ومخاطر الائتمان، ورأس المال، والمصاريف الادارية التشغيلية، وحجم البنك، والملكية الاجنبية، والحصة السوقية، وعوامل متعلقة بالصناعة وهي التركز واصلاح النظام المصرفي، وأخيراً، عوامل الاقتصاد الكلي وهي التضخم والنشاط الاقتصادي.

تم استخدام البيانات السنوية للبنوك وبيانات الاقتصادي الكلي لسبع دول من جنوب شرق اوروبا (SEE) للفترة الزمنية 1998-2002. واستخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى للأثر الثابت (Fixed effect) ونماذج الاثر العشوائي وبالتالي تم تقدير نموذج الانحدار الخطي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1. مخاطر السيولة لها اثر ايجابي ولكن ليس ذو دلالة وهذا يفسر ان النظام المصرفي لدول جنوب شرق اوروبا لا زال يفتقر للموارد لمقابلة معايير السيولة لتطوير الانظمة المصرفية.

2. مخاطر الائتمان كان لها اثر سلبي ولكن ذات دلالة وهذا يوضح ان بنـوك جنوب شرق اوروبا لا بد ان تركز اكثر على ادارة مخاطر الائتمان والذي اثبت وجود مشكلة.
3. متغير رأس المال كان له اثر ايجابي وذو دلالة وله ارتباط عالي بالربحيـة خاصة عندما تم قياس الربحية بالعائد على الاصول.
4. متغير المصاريف التشغيلية كان لها اثر سلبي وذو دلالة.
5. متغير حجم البنك كان له اثر ايجابي وذو دلالة على الربحية وكانت العلاقة خطية.
6. متغير نسبة التركز له اثر ايجابي في الربحية عندما تقـاس بالعائـد علـى الاصول.
7. وأخيراً، بين متغير التضخم ان له اثر ايجابي في الربحية.

وأوصت الدراسة على إجراء مزيد من البحوث للتطور السريع في القطاع المالي لدول جنوب شرق اوروبا وأيضاً تسليط الضوء على أنماط المنافسة في القطـاع المصرفي، وآثار التخاصية في هوامش سعر التكلفة والمستوى العـام للكفـاءة التقنية والتخصصية، وعلى مستوى أوسع من التحليل، فحالة دول جنوب شـرق اوروبا يشهد على الترابط بين قضايا الاقتصاد الكلي، والاستراتيجيات السياسـية وخيارات السياسات الاقتصادية.

دراسـة (Claeys and Vennet, 2008) بعنـوان: " Determinants of bank interest margins in Central and Eastern Europe: A comparison with the West "

بحثت هذه الدراسة في محددات هوامش الفائدة للبنوك في دول وسط وشـرق اوروبا (CEEC).

استخدم الباحثان صافي هامش الفائدة كمتغير تابع، أما المتغيـرات المسـتقلة فمنها نسبة التركز، والحصة السوقية، ورأس المال إلى الأصول، والقـروض إلـى الاصول، والنمو في الناتج المحلي الاجمالي، والتضخم، ومعدل الفائدة، وعدد البنوك الاجنبية، وحصة موجودات البنوك المملوكة للدولة.

شملت عينة الدراسة على (1130) بنكاً لدول من وسط وشرق اوروبا وعددها (31) دولة خلال الفترة 1994-2001.

ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي:

1. فرضية الهيكل –التصرف – الاداء (SCP) لا يمكن رفضها في الاسواق المصرفية لاوروبا الغربية ودول الانضمام، ومع ذلك فعند مراقبة وجود البنوك الاجنبية فإنه لا يوجد دليل لصالح هذه الفرضية فـي الاسـواق المصرفية لدول الانضمام، في حين تظهر آثار كبيـرة للكفـاءة وقابلـة للمقارنة في الغرب.
2. أشارت النتائج الى ان دول وسط وشرق اوروبا هي على طريق سـليم على الاقل في الدول التي انضمت الى الاتحاد الاوروبي: زيادة كفـاءة فوائد العملاء في حين ان نسبة كفاية رأس المال تدعم الاستقرار الشامل، أما في الدول غير الاعضاء فانه من الضروري اتخاذ اجراءات سياسية هامة.

دراسة (Ramall, 2009) بعنوان: " Bank-specific, Industry-specific and Macroeconomic Determinants of Profitability in Taiwanese Banking System: Under Panel Data Estimation"

هدفت هذه الدراسة الى تحليل محددات الربحية للنظام المـالي فـي تـايوان مستخدماً العوامل الخاصة بالبنك، عوامل الصناعة، وعوامـل الاقتصـاد الكلـي. وشملت عينة الدراسة على (31) بنكاً محلياً في تايوان، حيثُ تم اسـتخدام بيانـات ربعية من مارس 2002 وحتى شهر ديسمبر 2007، وبلغت عدد مشاهدات الدراسة (744) مشاهدة.

استخدم الباحث نسبة الارباح قبل الضرائب الى إجمـالي الاصـول مقياسـاً لربحية البنوك، أما المحددات فقسمت الى:

1. عوامل خاصة بالبنك وهي: حجم البنك، ورأس المال، ومخـاطر الائتمـان، والفعالية.
2. العوامل الخاصة بالصناعة وهـي: Herschman Herfindal Index (HHI) للائتمان و الودائع و للاصول.

3. عوامل الاقتصاد الكلي وهي: رأس مالية سوق الاسهم، والناتج المحلي الاجمالي، ومعدل الفائدة.

وبينت نتائج الدراسة أن أهم محددات الربحية للبنوك في تايوان هي مخاطر الائتمان، وكان متغير رأس المال له أثر إيجابي في الربحية، حيثُ بينت النتائج أنه عندما يكون لمخاطر الائتمان أثر سلبي في الربحية فإن رأس المال يميل الى دعم الارباح. ومن أهم ما تضمنته الدراسة انه من منظور الاستقرار المالي فإنه من الصعب التقليل من حدة الدورات الاقتصادية (Procyclicality) لربحية البنك في حالة التنوع الجيد في القطاع المصرفي، وفي حالة التنوع الجيد في القطاع المصرفي فإن البنوك ستكون حساسة في توفير الائتمان من خلال الاثر الايجابي لرأس المال في الربحية.

دراسة (Flamini and et.al., 2009) بعنوان: " The Determinants of Commercial Bank Profitability in Sub-Saharan Africa"

قام الباحثون بدراسة محددات ربحية البنوك التجارية في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في افريقيا Sub-Saharan Africa (SSA) . استخدم الباحثون في هذه الدراسة البيانات السنوية للبنوك التجارية و بيانات الاقتصاد الكلي للفترة الزمنية 1985-2006. وشملت عينة الدراسة على (389) بنكاً لاحدى واربعين دولة. تم قياس الربحية (المتغير التابع) باستخدام مقياسين وهما: العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية. أما العوامل المؤثرة في الربحية (المتغيرات المستقلة)، فتم تقسيمها الى عوامل خاصة بالبنك وهي مخاطر الائتمان، ومزيج النشاط للبنك (activity mix)، ورأس المال، وحجم البنك وقوة السوق (market power)، وعوامل الاقتصاد الكلي وهي النمو في الناتج المحلي الاجمالي والتضخم.

استخدمت الدراسة نموذج المربعات الصغرى (OLS) واستخدمت ايضاً (two-step general method of moments) لحل مشكلة الخطأ والتحيز.

أظهرت نتائج الدراسة ان اعلى عائد على الاصول يكون مرتبطاً بحجم البنك الكبير،وتنوع النشاط والملكية الخاصة، وكذلك بينت النتائج ان عوائد البنك تتأثر بمتغيرات الاقتصاد الكلي بافتراض ان سياسات الاقتصاد الكلي التي تشجع على

معدلات تضخم منخفضة واستقرار في نمو الناتج تزيد في التوسع الائتماني. ومـن وجهة نظر Granger السببية من ان العائد على الاصول الى رأس المال يحدث مع فارق كبير، وهذا يعني ان العوائد المرتفعة لا يتم الاحتفاظ بها فـوراً علـى شـكل زيادات في حقوق الملكية ؛ وبالتالي فان هذه الدراسة تعطي بعض الـدعم لسياسـة فرض المتطلبات الرأسمالية العالية في المنطقة، من أجل تعزيز الاستقرار المـالي؛ ونظراً للدور الرئيسي الذي يلعبه القطاع المالي في توسيع قطاع الانتاج الخـاص، فأوصت الدراسة على ان تكون الابحاث في المستقبل تركز على دراسة الربحية لكل بلد والتي من شأنها ان توفر استنتاجات سياسة كل دولة، ومن القضايا التي يمكن ان تغطيها الدراسات في المستقبل تشمل فيما اذا كانت البنوك وسيط فاعلي للمـدخرات لتوفير الائتمان للقطاع الخاص أو ان البنوك تخصـص المـوارد وادارة المخـاطر بكفاءة.

دراسـة (Sayilgan and Yildirim, 2009) بعنـوان: "Determinants of Profitability in Turkish Banking Sector: 2002-2007"

هدفت الدراسة الى ايجاد اهم المحددات الداخلية والخارجية لربحيـة القطـاع المصرفي في تركيا خلال الفترة الزمنية 2002-2007.

تم استخدام معادلة نموذج الانحـدار الاحـادي Single-equation regression model مستخدمين بيانات شهرية والميزانية العمومية المجمعة للبنوك.

قاس الباحثان الربحية (المتغير التابع) باستخدام العائد على الاصول والعائـد على حقوق الملكية. أما المتغيرات المستقلة الداخلية فمنها: نسبة حقـوق الملكيـة، ونسبة الائتمان، والاوراق المالية، والاصول السائلة، أما المتغيرات الخارجية فكانت تضم تضخم سعر المستهلك، وأسعار المستهلك لمؤشر الانتاج الصـناعي، ونسـبة الميزانية العامة لمؤشر الانتاج الصناعي.

اظهرت نتائج هذه الدراسة ان دالة الربحية للقطاع المصرفي التركـي تتغيـر مقارنة مع ما قبل عام 2002 من نواحي كثيرة. فبالنسبة للعوامـل الخارجيـة فقـد اظهرت نتائج الدراسة ان الربحية (العائد على الأصول والعائد على الملكية) للقطاع المصرفي تميل للزيادة عندما ينخفض معدل التضخم؛ وبالتالي زيادة المؤشر للانتاج

الصناعي وتحسين توازن الميزانية. أما المتغيرات الداخليـة فـاظهرت النتـائج ان الربحية تميل للايجابية عندما تتأثر بالمتغير كفاية رأس المال.

أوصت الدراسة على ان تكون الدراسات القادمة تحـوي عـدد اكثـر مـن المتغيرات الخاصة بالبنك مثل الملكية الخارجية او فيما اذا كانت البنوك مدرجة في سوق الاسهم او لا. حيث ان هذا النوع من التوسع في المتغيرات يوجب توفر بيانات شهرية وتحليلها.

دراسـة (Hays and et. al., 2009) بعنـوان: " Efficiency Ratios and Community Bank Performance"

هدفت هذه الدراسة الى تطوير نموذج متعـدد المتغيـرات (a multivariate discriminant model) وذلك للتمييز بين بنوك المجتمع المحلي ذات الكفاءة العاليـة والمنخفضة بالاعتماد على نسبة الكفاءة، حيث يشـمل النمـوذج علـى متغيـرات (CAMELS) وهي المتغيرات المستقلة: رأس المال، وجـودة الاصـول، والادارة، والسيولة، والحساسية لتغيرات السوق. اما المتغير التابع فهو العائد علـى متوسـط الموجودات. واستخدمت الدراسة بيانات ربعية للفترة 2006-2008.

ومن أهم ما توصلت اليها نتائج الدراسة ما يلي:

1. بينت النتائج ان نسبة الرواتب والمكافآت لمتوسط الأصول هو أهم العوامـل التي تؤثر في الربحية، حيث ان البنك ذو الكفاءة المتدنية له نسـبة رواتـب ومكافآت عالية في عام 2007.
2. يجب على بنوك المجتمع المحلي التي ترغب في البقـاء والنمـاء أن تـولي اهتمامها لمثل هذه المتغيرات، حيث ان معظم هذه المتغيرات هي متغيـرات استراتيجية، فعلى الادارة ومجلس الادارة ان يراقبوها بشكل كبير.
3. تبين ان نسبة السيولة يتم تحديدها بشكل جزئي من قبل العوامـل الخارجيـة مثل الطلب على القروض في السوق، والمنافسة.

دراسة (Garcìa-Herrero and et. al., 2009) بعنـوان: " what explains the low profitability of Chinese banks?"

هدفت هذه الدراسة الى تحليل ما الذي يفسر الربحية المنخفضة للبنوك الصينية خلال الفترة 1997-2004. واستخدم الباحثون لقياس الربحية العائد على الاصول

وهو المتغير التابع في هذه الدراسة. أما المتغيرات المستقلة فهـي: (15) متغيـراً داخلياً منها القروض المتعثرة لاجمالي الاصول، والرصيد من القروض المتعثـرة، وتدفق القروض المتعثرة، واجمالي القروض، معـدل نمـو القـروض، واجمـالي القروض لاجمالي الاصول، واجمالي الودائع للاصول، وحقوق الملكيـة لاجمـالي الاصول، و(7) متغيرات الاقتصاد الكلي، منها التركز، والنمو الحقيقي في النـاتج المحلي الاجمالي، والتضخم، والتقلب في اسعار الفائدة.

احتوت عينة الدراسة على (87) بنكاً في الصين، وبلغ مجمـوع المشـاهدات (402) مشاهدة، وطبق الباحثون طريقة العزوم العامة General Moments Method (GMM).

وأهم ما توصلت اليه نتائج الدراسة ما يلي:

1. ان البنوك ذات الرسملة الجيدة تميل الى ان تكون اكثر ربحية، وحيـث ان النظام المصرفي الاقل تركز يزيد من ربحية البنك.
2. متغيرات الاقتصاد الكلي وهي ارتفاع اسعار الفائدة الحقيقي على القـروض والتضخم يعززان الربحية بينما التقلب في اسعار الفائدة يقلل من الربحية.
3. ثبات الربحية في الصين يشير الى وجود حواجز للمنافسة وايضاً الى تدخل الحكومة بشكل كبير وهذا يظهر ان الربحية تتأثر مـن خـلال القـرارات الحكومية.
4. البنوك ذات نسبة حقوق الملكية العالية ولها حصة كبيرة من الودائع تميـل الى ان تكون لها عائد عالي على الاصول، والبنوك التي تتميز بعدم كفاءتها والحصة السوقية الكبيرة تكون ذات عائد منخفض على الاصول.

دراسـة (Kasman and et. al., 2010) بعنـوان: " Consolidation and commercial bank net interest margins: Evidence from the old and new European Union members and candidate countries"

تبحث هذه الدراسة اختبار آثار الاصلاحات المالية على محددات صافي هامش الفائدة للبنوك التجارية في الانظمة المصرفية لدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبـي والدول المرشحة للانضمام.

تم تقسيم فترة الدراسة الى قسمين: فترة الاندماج (1995-2000) وفترة ما بعد الاندماج (2001-2006). وكذلك قارنت الدراسة بين الاعضاء القدامى والاعضاء الجدد للتحقق فيما اذا كانت الاختلافات تتعلق بمحددات صافي هامش الفائدة بين هاتين المجموعتين.

تكونت عينة الدراسة من (1431) بنكاً تجارياً لتسعة وعشرين دولة خلال الفترة 1995-2006 (354 بنكاً من 12 عضواً جديداً في الاتحاد الاوروبي وثلاثة من الدول المرشحة للانضمام ، و1077 بنكاً من 14 دولة من الاعضاء القدامى في الاتحاد الاوروبي) مكونةً ما مجموعه (10364) مشاهدة.

ومن أهم النتائج التي أظهرتها هذه الدراسة ما يلي:

1. الحجم والكفاءة الادارية لها أثر سلبي وذات أهمية في صافي هامش الفائدة خلال الفترتين، فعلى المنظمين تشجيع الاندماج والاستحواذ ودخول السوق من اجل زيادة حجم وكفاءة البنوك العاملة في هذا القطاع.
2. تشير النتائج الى ان متغيرات الاقتصاد الكلي احصائياً ليست لها أهمية في الفترة الثانية، وهذا يشير الى الاختلافات في اساسيات الاقتصاد الكلي قد انخفضت بين عينة من الدول نتيجة لعملية التقارب المتزايد في السنوات الاخيرة.
3. وبالنسبة للمقارنة بين أعضاء الاتحاد الاوروبي الجدد والقدامى فإن النتائج تشير الى ان التقارب الاقتصادي والمالي بين الأعضاء القدامى والجدد لم تكن متكاملة، وتبقى الاختلافات في الاقتصاد الكلي موجودة داخل المجموعة وبين المجموعات.

دراسة (Dietrich and Wanzeried, 2011) بعنوان: " Determinants of bank profitability before and during the crisis: Evidence from Switzerland"

هدفت هذه الدراسة الى تحليل الربحية للبنوك التجارية في سويسرا خلال الفترة 1999-2009، ومن أجل تقييم أثر الازمة المالية الحالية، قام الباحثان بتقسيم الفترة الى قسمين: القسم الاول فترة ما قبل الازمة وهي 1999-2006، والقسم الثاني سنوات الازمة وهي 2007-2009.

قام الباحثان باستخدام ثلاثة مقاييس للربحية (المتغير التابع) وهي: العائد على متوسط الموجودات، والعائد على متوسط حقوق الملكية، وصافي هامش الفائدة. أما المتغيرات المستقلة فهي: المتغيرات الخاصة بالبنك (منها حقوق الملكية، ومخصصات خسائر القروض لاجمالي الاصول، والنمو السنوي في الودائع، وحجم البنك، وحصة دخل الفوائد، وكلفة التمويل، وعمر البنك، وملكية البنك، والجنسية)، ومتغيرات الصناعة و الاقتصاد الكلي (معدل الضريبة الفعلي، والنمو في الناتج المحلي الاجمالي، وهيكل اسعار الفائدة، ومؤشر Herfindahl) .

وتكونت عينة الدراسة على (372) بنكاً تجارياً مكونةً ما مجموعه (1639) مشاهدة للفترة 1999-2009، وتم تطبيق General Moments Method (GMM) والنموذج الخطي.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ما يلي:

1. أظهرت النتائج ان البنوك الكفوءة هي اعلى ربحية من البنوك الاقل كفاءة.
2. نسبة حقوق الملكية لم يتبين لها أثر ذو أهمية في ربحية البنك قبل الازمة، بينما ظهر لها أثر سلبي وذات أهمية في الربحية عند قياس الربحية بالعائد على متوسط الموجودات خلال الازمة المالية 2007-2009، وأحد الأسباب الرئيسية لهذه النتيجة في ان البنوك في سويسرا أكثر أماناً هو الجذب الاضافي للودائع الادخارية خلال الازمة.
3. متغير حجم البنك، فتبين ان البنوك التجارية الصغيرة والكبيرة هي أكثر ربحية من البنوك المتوسطة الحجم قبل الازمة، وهذا يعطي اشارة الى ان البنوك الكبيرة قادرة على الاستفادة من احتمالات ارتفاع المنتجات وتنوع القروض، بينما البنوك الكبيرة كانت اقل ربحية من البنوك الصغيرة والمتوسطة خلال سنوات الازمة؛ والسبب الرئيسي في العلاقة العكسية بين الحجم والربحية هو أن البنوك الكبيرة كان لها مخصصات لخسائر القروض عالية نسبياً خلال الازمة وكان لها صافي هامش فائدة منخفضاً بالنسبة للبنوك الصغيرة، وقد يكون هذا أيضاً نتيجةً لبعض مشاكل السمعة التي تواجه البنوك الكبيرة في سويسرا خلال الازمة.

دراسة (López-Espinosa and et.al., 2011) بعنوان: " Banks' Net Interest Margin in the 2000s: A Macro-Accounting international perspective "

هدفت الدراسة الى اعادة البحث في محددات صافي هامش الفائدة في الصناعة المصرفية. وتكونت عينة الدراسة على بيانات محاسبية سنوية ل (12749) بنكـاً سواء عامة او خاصة لخمس عشرة دولة اقتصادية خلال الفتـرة (1999-2008)، حيث بلغ عدد مشاهدات الدراسة (127487) مشاهدة. وكان المتغيـر التـابع هـو صافي هامش الفائدة، أما المتغيرات المستقلة فهي: مخصص خسـائر القـروض، وحقوق الملكية، وحجم البنك، والاصول السائلة لاجمالي الديون، ونسبة التكلفة الى الدخل، والقروض لاجمالي الاصول، وقوة السوق، والتقلب فـي اسـعار الفائـدة، والتضخم والبطالة. وتم استخدام انحدارات المقطـع العرضـي (Cross-Sectional Regression) وقدمت هذه الدراسة مساهمات رئيسية منها:

(1) تم تحليل محددات صافي هامش الفائدة للسنوات السابقة للازمة المالية لعـام 2008.

(2) استخدمت طريقة متعددة المنهجيات و التي تحكم اعتمادية المقطع العرضـي (Cross-Sectional) والسلاسـل الزمنيـة لمتغيـرات الاقتصـاد الكلـي و المتغيرات المصرفية.

بين الباحثون ان ادخال معايير الافصاح المالي الدولية ساهمت في تخفـيض التباين غير المبرر في صافي هامش الفائدة وفقاً لمتغيرات المعيار المحاسبي.

ومن أهم النتائج التي أظهرتها الدراسة ما يلي:

1. نسبة القروض لاجمالي الموجودات وكذلك مخصصات خسائر القروض لهمـا تنبؤ قوي وإيجابي في صافي هامش الفائدة، وهذا يعني ان البنـوك تزيـد مـن صافي هامش الفائدة للتصدي لمخاطر ارتفاع الموجودات.
2. أثبت استقرار السوق المالي أنه مؤشر قوي لاعطاء صافي هامش أقـل، وهـذا يوفر سبباً اضافياً للسلطة النقدية لضبط استقرار سعر الفائدة كهـدف للسياسـة النقدية. وبشكل خاص، ادارة السياسة النقدية يجب ان تأخذ بعـين الاعتبـار ان تقلب سعر الفائدة يجلب كلفة أكبر وكفاءة أقل للنظام المصرفي.

3. انخفاض معدل التضخم يؤدي الى صافي هامش أقل، وهذه النتيجة لهـا آثـار مهمة في ادارة السياسة النقدية، ووجد أيضاً أن مخاطر التضخم لها صلة مع أية اختلافات في صافي هامش الفائدة بين الدول.
4. أظهرت النتائج أنه في جميع الدول المتقدمة ، شهد صافي هامش الفائدة انخفاضاً كبيراً من 1999 الى 2008، وهذا يعني ان النظام المصرفي اصبح اكثر كفاءة على مدى العقد الماضي.

3.8.2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خـلال الاطلاع على الدراسات السابقـة تبين أن هنـاك بعض الدراسات أعطـت العوامـل الخارجيـة أهميـة كبيرة في دراسـة ربحية البنـوك، حيـث أن مثل هذه العوامـل لا يمكن التعزيز منها اذا كان أثرهـا إيجابياً والتقليل منهـا اذا كان أثرها سلبي ومـن هـذه الدراسـات دراسـة (Ramall 2009) ودراسـة (Pasiouras and Kosmidou 2007)، وأيضاً قامت بعض الدراسات بقياس ربحيـة البنوك باستخدام أكثر من مقياس والتوصل الى نتـائج مختلفـة حسـب المقيـاس المستخدم ومن هذه الدراسات دراسة (Athanasoglou and et. al. 2008) ودراسـة (Dietrich and Wanzeried 2011). و ما يميز الدراسة الحالية عـن غيرهـا انهـا ركزت على قياس اثر بعض العوامل الداخلية والخارجية في ربحية البنوك التجارية الاردنية آخذتاً بعين الاعتبار الفترة التي حدثت فيها الازمة المالية العالمية، وتناولت هذه الدراسة بعض عناصر هيكلة التكاليف للبنوك التجارية مثـل الفوائـد المدينـة ومصاريف الموظفين والمصاريف الأخرى والتي تناولتها بعض الدراسات السـابقة وكان عددها قليل جداً.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

1.3 منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فعلى صعيد البحث الوصفي تم اجراء مسح مكتبي وإطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية لأجل بلورة الاسس والمنطلقات التي يقوم عليها الاطار النظري والوقوف عند أهم الدراسات السابقة والتي تشكل رافداً حيوياً في هذه الدراسة وما تتضمنه من محاور معرفية.

أما على الصعيد البحث التحليلي، فقد اعتمدت الباحثة على البيانات الثانوية لمعظم العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية الاردنية، وكذلك اعتمدت على التقارير السنوية والبيانات المالية للبنوك المنشورة على الموقع الالكتروني لسوق عمان المالي (دليل الشركات)، وأيضاً تم الرجوع الى احصائيات البنك المركزي الاردني و دائرة الاحصاءات العامة.

2.3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية العاملة في الاردن. أما عينة الدراسة فقد شملت جميع البنوك التجارية الاردنية والبالغ عددها (13) بنكاً وهي: البنك العربي وبنك القاهرة عمان وبنك الاسكان للتجارة والتمويل والبنك الأهلي وبنك الأردن والبنك الأردني الكويتي وبنك الاتحاد والبنك الاستثماري وبنك الاستثمار العربي الاردني والبنك التجاري الاردني وبنك المؤسسة العربية المصرفية وبنك المال وبنك سوسيته جنرال- الاردن. وتم استخدام بيانات سنوية (Time Series) وبيانات مقطعية (Cross Sectional Data) وهذا ما يعرف في الإقتصاد القياسي بالبيانات الخليطة (Pool Data) للفترة (2005- 2009) للبنوك التجارية الاردنية، حيث تضمنت هذه الدراسة على 65 مشاهدة.

3.3 أسلوب تحليل البيانات:

هدفت هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العامة الكفوءة (Panel Efficient General Least Square (EGLS) (period weight))، وتم معالجة البيانات باستخدام برمجية E-Views، حيث تم اختبار مدى استقرارية متغيرات الدراسة من خلال إجراء اختبار جذر الوحدة المعدل للبيانات المقطعية (Pool Unit Root Test) وذلك للتحقق من أن بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة مع مرور الزمن، حيث تم استخدام اختبار(Levin, Lin and Chu (LLC)) للتحقق من عدم وجود مشكلة جذر الوحدة (Unit Root).

ومن اجل اختبار التأثير الثابت واختبار التأثير العشوائي (Fixed Effect and Random Effect) تم إجراء اختبار (Hausman Test).

ونتيجة استخدام هذا الاسلوب فان نموذج الانحدار المتعدد المستخدم لتقدير صافي هامش الفائدة سيكون كالآتي:

$$\mathbf{NIM} = \beta_0 + \beta_1\ \mathit{Eq} + \beta_2\ \mathit{LR} + \beta_3\ \mathit{Liq} + \beta_4\ \mathit{Emp} + \beta_5\ \mathit{IntExp} + \beta_6\ \mathit{OthExp} + \beta_7\ \mathit{Size} + \beta_8\ \mathit{GrGDP} + \beta_9\ \mathit{Inf} + \beta_{10}\ \mathit{CR3} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

NIM: صافي هامش الفائدة.

Eq: نسبة حقوق الملكية.

LR: نسبة القروض.

Liq : نسبة السيولة.

Emp: نسبة مصاريف الموظفين.

IntExp: نسبة مصاريف الفوائد المدينة.

OthExp: نسبة المصاريف الاخرى.

Size: حجم البنك.

GrGDP: معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

Infl: معدل التضخم.

CR3: نسبة التركز.

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3$: معلمات النموذج .

ε_{it} : الخطأ العشوائي.

i: البنك.

t: الزمن.

وفي الفصل اللاحق سوف توضح الباحثة شرحاً مختصـراً لمكونـات هـذا النموذج.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض النتائج:

لاختبار مدى استقرارية متغيرات الدراسة تم إجراء اختبار جذر الوحدة المعدل للبيانات المقطعية (Pool Unit Root Test) وذلك للتحقق من أن بيانـات السلاسـل الزمنية المستخدمة مستقرة مع مرور الزمن، حيث تم استخدام اختبـار Levin, Lin (LLC) and Chu)) للتحقق من عدم وجود مشكلة جذر الوحدة (Unit Root)، ذلك في حال وجود عدم استقرارية في البيانات فمن الممكن أن تكـون النتـائج زائفـة (spurious)، وقد أظهرت نتائج الإختبارات استقرار بعض المتغيرات المستخدمة في النموذج على المستوى (level)، ويعبر المستوى عن البيانـات بالصـيغة العاديـة الأصلية دون إجراء أي تعديل عليها مثل الناتج المحلي الإجمالي بالأرقام المطلقـة، ولكن في حال أن كان هنالك تشوه في البيانات الأصلية كأن يكون هنالـك قفـز أو عشوائية عالية في البيانات فإننا في هذه الحالة نأخذ الفرق الأول وهو عبـارة عـن التغير في السنة الحالية عن السنة السابقة وتأتي هذه الخطوة لخفض نسبة التذبذبات في البيانات. وحتى نفحص استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها نستخدم اختبارات إحصائية ففي البيانات المقطعية نستخدم اختبار (Lin , Levin and Chu (LLC)).

ويشير الجدول الرقم (1) إلى أن جميع قيم (P-value) للمتغيرات لم تتجاوز 5% عدا قيمة المتغير معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي حيث تبين انه غير مستقر عند الفرق الاول وعند المستوى، أما متغير نسبة التركز بين انه غير مستقر فقط عند المستوى. ويقصد بالقيمة المحتسبة قيمة تاو(tau)، ولا نستطيع مقارنة قيم تاو (tau) المحسوبة بقيم (t) الجدولية، حيث ان قيمة تاو (tau) لا تتبع توزيع طبيعي معتدل.

الجدول رقم (1)

اختبار استقرارية البيانات (Stationary)

المتغير	الفرق الأول			المستوى		
	النتيجة	**الاحتمالية P-value**	**القيمة المحتسبة**	**النتيجة**	**الاحتمالية P-value**	**القيمة المحتسبة**
صافي هامش الفائدة	مستقر	0.000	-24.9650	مستقر	0.000	-12.6945
نسبة حقوق الملكية	مستقر	0.000	-28.7746	مستقر	0.000	-12.4201
نسبة القروض	مستقر	0.000	-28.7750	مستقر	0.000	-12.4202
نسبة السيولة	مستقر	0.0024	-2.82388	مستقر	0.000	-8.32573
نسبة مصاريف الموظفين	مستقر	0.000	-29.2109	مستقر	0.000	-17.1686
نسبة الفوائد المدينة	مستقر	0.000	-6.65672	مستقر	0.000	-14.1772
نسبة المصاريف الاخرى	مستقر	0.000	-13.2146	مستقر	0.000	-8.54174
حجم البنك	مستقر	0.000	- 28.7515	مستقر	0.000	- 7.25252
معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي	غير مستقر	1.000	11.6554	غير مستقر	1.000	25.2053
معدل التضخم	مستقر	0.000	-159.464	مستقر	0.000	-13.06
نسبة التركز	مستقر	0.000	-4.47382	غير مستقر	0.4190	-0.20445

ولتقدير النموذج المذكور سابقاً تم اجراء العديد من الإختبارات القياسية على البيانات لاختبار ملائمتها باستخدام برنامج (E-views). ومن أجل التعرف على تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في البداية تم إجراء اختبارين وهما اختبار التأثير الثابت (Fixed Effect) واختبار التأثير العشوائي (Random Effect)،

حيث تم إجراء اختبار (Hausman Test). وهذا الاختبار يتعلق بالصيغة الأساسية لشكل النموذج بحيث يعطي حل لمشكلة التقدير بافتراض الأثر العشوائي مقابل الأثر الثابت في النموذج حيث أن البيانات الخليطة ما بين المقطع والسلاسل الزمنية مـن الممكن أن تخلق بعض المشاكل في الخطأ العشوائي وبالتالي قد يكون الأثـر مـن المنشأة أو من الميل (B) في النمـوذج وعليـه يـأتي اختبـار (Hausman Test) لاختبار أيهما ينطبق على النموذج. ويبين الجدول (2) نتائج اختبار التأثير الثابـت والتأثير العشوائي وكانت قيمة اختبار التأثير الثابت والتأثير العشوائي يتمثـل فـي اختبار كاي (x^2) عند الفرضية الصفرية ومن الملاحظ هنا ان قيمة الاختبـار هـي صفر والاحتمالية (1) لذا فإن التأثير الثابت هو الامثل.

الجدول رقم(2)

اختبار التأثير الثابت والتأثير العشوائي

قيمة χ^2	درجة الحرية	الاحتمالية
0.000	9	1.000

ومن أجل وصف خصائص متغيرات الدراسة، فإن جدول رقـم (3) يتضـمن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأعلى وأدنى قيمـة لجميـع بيانـات الدراسة. ويتبين في هذا الجدول أن قيم نسبة حقوق الملكيـة تراوحـت مـا بـين (20.66) و (7.7) وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه النسبة لجميع البنوك التجارية ما مقداره (14.1) و بانحراف معياري (3.225)، كما تراوحت قيم نسبة القروض بين (79.34) و (92.3) وبلغ المتوسط الحسابي لها (85.899) لجميع البنوك التجاريـة الاردنية وبانحراف معياري (3.22) .

الجدول رقم (3)

الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المتوسط	الإنحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
صافي هامش الفائدة	2.928308	0.711367	5.270000	1.490000
نسبة حقوق الملكية	14.10000	3.225452	20.66000	7.700000
نسبة القروض	85.89923	3.224817	92.30000	79.34000
نسبة السيولة	31.67400	7.055877	53.58000	16.39000
نسبة مصاريف الموظفين	1.027846	0.356640	1.950000	0.430000
نسبة الفوائد المدينة	2.668308	0.797856	4.900000	1.120000
نسبة المصاريف الاخرى	0.733077	0.236821	1.300000	0.300000
حجم البنك	9.091385	0.483250	10.36000	8.210000
معدل التضخم	5.530000	4.816271	13.90000	-0.700000
نسبة التركز	74.87400	1.317408	76.82000	72.72000
معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي	6.980000	2.396234	8.900000	2.300000

أما قيم نسبة السيولة فتراوحت بين (16.39) و (53.58) وبلغ المتوسط الحسابي لها (31.674) بانحراف معياري (7.055877)، كما تراوحت قيم نسبة مصاريف الموظفين بين (0.43) و (1.95) وبلغ المتوسط الحسابي لها (1.0278) وبانحراف معياري (0.35664).

أما قيم نسبة الفوائد المدينة فتراوحت بين (1.12) و (4.9) وبلغ المتوسط الحسابي (2.6683) وبانحراف معياري (0.797856)، وكانت قيم نسبة المصاريف الاخرى تتراوح بين (0.30) و(1.30) بمتوسط حسابي بلغ (0.733077) وبانحراف معياري (0.236821). أما قيم متغير حجم البنك فتراوحت بين (8.21) و (10.36) وبلغ المتوسط الحسابي لها (9.091385) وبانحراف معياري (0.48325)، كما تراوحت قيم معدل التضخم بين (- 0.7) و (13.9) وبلغ المتوسط الحسابي (5.53) و بانحراف معياري (4.816271) . أما قيم نسبة التركز فتراوحت بين (72.72) و (76.82) وبلغ المتوسط الحسابي لها (74.874) وبانحراف معياري (1.317408). وأخيراً، تراوحت قيم معدل النمو في الناتج

المحلي الاجمالي بين (2.3) و (8.9) وبلغ المتوسط الحسابي لها (6.98) وبانحراف معياري (2.396234). ومما سبق يتضح لنا أن أعلى متوسط حسابي من بين المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة كانت نسبة القروض مما يدل على أهمية هذه الخدمة المصرفية في البنوك التجارية كمصدر أساسي لتحقيق أرباحها. ويأتي بالمرتبة الثانية المتوسط الحسابي لنسبة التركز مما يعني أن الودائع في البنوك التجارية تلعب دور أساسي كمصدر تمويل في التأثير بربحية البنوك الأردنية.

ولدراسة العلاقات بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع يظهر لنا الجدول رقم (4) مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (4)

مصفوفة الارتباط

	نسبة التركز	نسبة المصاريف الاخرى	نسبة حقوق الملكية	معدل التضخم	معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الفوائد المدينة	نسبة السيولة	نسبة القروض	صافي هامش الفائدة	نسبة المصاريف الاخرى	حجم البنك
نسبة التركز	1.00	0.07	0.14-	0.32	0.82	0.28-	0.52	0.14	0.13-	0.04	0.12-
نسبة مصارف الموظفين		1.00	0.34-	0.02	0.00	0.38-	0.07	0.34	0.48	0.74	0.19-
نسبة حقوق الملكية			1.00	0.06	0.08-	0.21	0.26-	1.00-	0.06	0.00	0.00
معدل التضخم				1.00	0.55	0.27	0.10-	0.06-	0.17	0.03	0.01
معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي					1.00	0.09	0.39	0.08	0.05-	0.01	0.09-
نسبة الفوائد المدينة						1.00	0.39-	0.21-	0.28-	0.20-	0.24-
نسبة السيولة							1.00	0.26	0.25-	0.07-	0.02-
نسبة القروض								1.00	0.06-	0.00	0.00
صافي هامش الفائدة									1.00	0.35	0.05
نسبة المصاريف الاخرى										1.00	0.29-
حجم البنك											1.00

يتبين من هذه المصفوفة انه لا يوجد ارتباط بين نسبة حقوق الملكية مع نسبة المصاريف الاخرى وحجم البنك، ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي مع نسبة مصاريف الموظفين، وكذلك لا يوجد ارتباط بين نسبة القروض ونسبة المصاريف

الاخرى وحجم البنك، أي أن اذا تغيرت قيمة احد المتغيـرات سـواء بالزيـادة أو النقصان فانها لا تؤثر على قيمة المتغير الاخر سواء بزيـادة قيمتـه او نقصـانها ووبمعنى آخر ان هذه المتغيرات لا تؤثر في بعضها البعض سواء باثر ايجـابي او سلبي.

ومن خلال هذه المصفوفة يتبين ان متغير نسبة التركز له ارتباط ايجابي مـع نسبة مصاريف الموظفين ومعدل التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمـالي ونسبة السيولة ونسبة القروض ونسبة المصاريف الاخرى، أي انه اذا ازدادت قيمة هذه المتغيرات فان قيمة نسبة التركز تزداد وبالعكس اذا تناقصت قيم هذه المتغيرات فان قيمة نسبة التركز تتناقص، وكان لمتغير نسبة التركز ارتباط سلبي مـع نسـبة حقوق الملكية ونسبة الفوائد المدينة وصافي هامش الفائدة وحجم البنك، أي انـه اذا ازدادت قيم هذه المتغيرات فان قيمة نسبة التركز تتناقص وبالعكس اذا تناقصت قيم هذه المتغيرات فان قيمة نسبة التركز تزداد .

أما متغير نسبة مصاريف الموظفين فتبين ان له ارتباط ايجـابي مـع معـدل التضخم ونسبة السيولة ونسبة القروض وصافي هامش الفائدة ونسبة المصـاريف الأخرى، أي ان هذه المتغيرات اذا ازدادت قيمتها فـان قيمـة نسـبة مصـاريف الموظفين تزداد وعلى العكس اذا انخفضت قيمة تلك المتغيرات فـان قيمـة نسـبة مصاريف الموظفين تنقص، بينما كان الارتباط سلبي مع نسبة حقوق الملكية ونسبة الفوائد المدينة وحجم البنك، أي ان اذا ازدادت قيم هذه المتغيرات فان قيمـة نسـبة مصاريف الموظفين تنقص وبالعكس اذا انخفضت قيم تلك المتغيرات فان قيمة نسبة مصاريف الموظفين تزداد.

وأظهرت هذه المصفوفة أن متغير نسبة حقوق الملكية له ارتباط ايجابي مـع معدل التضخم ونسبة الفوائد المدينة وصافي هامش الفائدة أي ان هذه المتغيرات اذا ازدادت قيمتها فان قيمة نسبة حقوق الملكية تزداد وعلى العكس اذا انخفضت قيمـة تلك المتغيرات فان قيمة نسبة حقوق الملكية تنقص، بينما كان الارتباط سـلبي مـع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ونسبة السيولة ونسبة القروض، أي ان قـيم

هذه المتغيرات عندما تزيد فان قيمة نسبة حقـوق الملكيـة تـنخفض والعكـس اذا انخفضت قيم تلك المتغيرات فان قيمة نسبة حقوق الملكية ترتفع.

وكان لمعدل التضخم ارتباط ايجابي مع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الفوائد المدينة وصافي هامش الفائدة ونسبة المصاريف الاخرى وحجم البنك، أي ان الزيادة في قيم هذه المتغيرات تساهم في ارتفاع معـدل التضـخم والعكـس الانخفاض في قيم تلك المتغيرات يؤدي الى انخفاض معدل التضخم، وكـان لهـذا المتغير ارتباط سلبي مع نسبة السيولة ونسبة القروض، أي ان هذان المتغيـران اذا انخفضت قيمهما فان ذلك يساهم في ارتفاع معدل التضخم ولعكس اذا ارتفعت قـيم تلك المتغيرات فانها تؤدي الى الانخفاض في معدل التضخم .

وبالنسبة لمعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي له ارتباط ايجابي مع نسـبة الفوائد المدينة ونسبة السيولة و نسبة القروض ونسبة المصاريف الأخرى أي ان هذه المتغيرات اذا ازدادت قيمتها فان معدل النمو في الناتج المحلـي الاجمـالي يـزداد وعلى العكس اذا انخفضت قيمة تلك المتغيرات فان معدل النمو في الناتج المحلـي الاجمالي ينقص، بينما كان لهذا المتغير ارتباط سلبي مع صافي هامش الفائدة وحجم البنك أي ان هذه المتغيرات اذا ازدادت قيمتها فان معدل النمو في النـاتج المحلـي الاجمالي ينقص وعلى العكس اذا انخفضت قيمة تلك المتغيرات فان معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي يزداد .

أما نسبة الفوائد المدينة لها ارتباط سلبي مع نسبة السيولة ونسـبة القـروض وصافي هامش الفائدة ونسبة المصاريف الأخرى وحجم البنك أي ان هذه المتغيرات اذا ازدادت قيمتها فان قيمة نسبة الفوائد المدينة تنخفض وعلى العكس اذا انخفضت قيمة تلك المتغيرات فان قيمة نسبة الفوائد المدينة تزداد . متغير نسبة السـيولة لهـا ارتباط ايجابي مع نسبة القروض أي اذا ازدادت هذا المتغير فان قيمة نسبة السيولة تزداد و اذا انخفضت قيمة تلك المتغير فان نسبة السيولة تنخفض، وارتباط سلبي مع صافي هامش الفائدة ونسبة المصاريف الأخرى وحجم البنك أي اذا انخفضت قـيم هذه المتغيرات فان نسبة السيولة تزداد واذا ارتفعت قيم تلك المتغيرات فـان نسـبة السيولة تنخفض.

وبالنسبة لمتغير نسبة القروض لها ارتباط سلبي مع صافي هامش الفائـدة أي ان الارتفاع في نسبة القروض تؤدي الى الانخفاض في صافي هامش الفائدة وكذلك العكس . أما الحجم ونسبة المصاريف الأخرى فلهما ارتباط ايجـابي مـع صـافي هامش الفائدة أي بزيادة قيم هذه المتغيرات تؤدي الى زيادة في صافي هامش الفائدة والانخفاض في قيم تلك المتغيرات يؤدي الى نقصان في صافي هامش الفائدة.

2.4 اختبار الفرضيات:

وبالرجوع إلى اختبار الاستقرارية للمتغيرات المبينة فـي الجـدول رقـم (1) يظهر لنا ان معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لم يكن مستقراً عند المسـتوى (ويعبر المستوى عن البيانات بالصيغة العادية الأصلية دون إجراء أي تعديل عليها) وعند الفرق الأول (وهو عبارة عن التغير في السنة الحالية عن السـنة السـابقة) وكذلك متغير نسبة التركز لم يكن مستقر عند المستوى وكان مستقراً عنـد الفـرق الاول، لذلك تكّون نموذجين لهذه الدراسة، النمـوذج الأول تـم اسـتبعاد المتغيـر الخارجي معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي والنمـوذج الثـاني تـم اسـتبعاد المتغيرين معدل الناتج المحلي الاجمالي ونسبة التركز، حيث كانت قيمة الاحتماليـة لكلا المتغيرين اكبر من 0.05.

اختبار النموذج الاول: من خلال نتائج التحليل للبيانات بعد استبعاد متغيـر معـدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي يكون نموذج الانحدار المتعدد كالآتي:

$$\mathbf{NIM = -1165.744 + 11.78813\ \mathit{EQ} + 11.76032\ \mathit{LR} - 0.029782\ \mathit{LIQ} + 1.022663\ \mathit{EMP} - 0.311104\ \mathit{INTEXP} - 0.491787\ \mathit{OTHEXP} - 0.087083\ \mathit{SIZE} + 0.037482\ \mathit{INFL} - 0.081447\ \mathit{CR3}} + \varepsilon_{it}$$

يلاحظ من الجدول (5) أدناه ان قيمة F المحتسبة تبلغ (5.689832) و ان قيمة P-Value هي أقل من مستوى الدلالة الاحصائية (0.05) مما يشـير الـى رفـض الفرضية الصفرية الرئيسية و قبول الفرضية البديلة لها و بأن النموذج ككل معنوي وذو دلالة إحصائية.

الجدول (5)

نتائج معنوية النموذج الاول

R-squared	0.482151
Adjusted R-squared	0.397412
F- statistic	5.689832
Prob (F-statistic)	0.000015

كما ويلاحظ من الجدول رقم (5)، ان مجموع ما تفسره محددات ربحية البنوك التجارية من تباين في متغير صـافي هـامش الفائـدة (المتغيـر التـابع) يشـكل (48.2151%) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 5%. ويبين الجـدول رقم (6) قيم Beta وقيم (t) ومعنوية المتغيرات.

الجدول (6)

نتائج تحليل النموذج الأول

المتغيرات	مستوى الدلالة	قيمة t المحسوبة	الخطأ العشوائي	Beta
نسبة حقوق الملكية	0.0000	5.891886	2.000740	11.78813
نسبة القروض	0.0000	5.846284	2.011590	11.76032
نسبة السيولة	0.0399	-2.104824	0.014149	-0.029782
نسبة مصاريف الموظفين	0.0000	7.718405	0.132497	1.022663
نسبة الفوائد المدينة	0.0065	-2.827526	0.110027	-0.311104
نسبة المصاريف الاخرى	0.0651	-1.882176	0.261287	-0.491787
حجم البنك	0.5409	-0.615284	0.141532	-0.087083
معدل التضخم	0.0125	2.581687	0.014518	0.037482
نسبة التركز	0.3689	-0.905934	0.089904	0.081447
الثابت	0.0000	-5.662149	205.8837	-1165.744

وتبين من خلال قيم (Beta) الموضحة في الجدول (6) ان متغير نسبة حقوق الملكية كان الاكثر اثراً وذا دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة (Beta) المقابلة لهذا المتغير (11.78813) وهي ذات دلالة احصائية على مستوى اقل من 5% ، ثم تلاه

متغير نسبة القروض حيث بلغت قيمة Beta (11.76032) وثم متغير نسبة مصاريف الموظفين حيث بلغت قيمة Beta (1.022663)، ثم تلاه متغير نسبة المصاريف الاخرى حيث بلغت قيمة Beta (-0.491787) ولكن أثره ليس له دلالة إحصائية، وتلاه متغير نسبة الفوائد المدينة حيث بلغت قيمة Beta (-0.311104)، ثم تلاه حجم البنك وكانت قيمة Beta (-0.087083) ولكن أثره ليس له دلالة احصائية، ثم جاء نسبة التركز حيث بلغت قيمة Beta (0.081447) ولكن أثره ليس له دلالة إحصائية. و أخيراً، معدل التضخم والذي له اقل أثراً حيث بلغت قيمة Beta (0.037482) وكان اثره له دلالة احصائية.

وقد أظهرت نتائج التحليل ان المتغيرات التي تؤثر ايجابياً على المتغير التابع هي نسبة حقوق الملكية ونسبة القروض ونسبة مصاريف الموظفين ومعدل التضخم، وبتحليل أكثر تفصيلاً للمعلمات يتضح ومن خلال النموذج أن ارتفاع نسبة حقوق الملكية بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى زيادة صافي هامش الفائدة بمقدار (11.78813) دينار. أما ارتفاع نسبة القروض بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى زيادة في صافي هامش الفائدة بمقدار (11.76032) دينار، وكذلك الزيادة في نسبة مصاريف الموظفين بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي الى زيادة صافي هامش الفائدة بمقدار (1.022663) دينار، وارتفاع التضخم بمقدار نقطة مئوية يؤدي الى ارتفاع في صافي هامش الفائدة بمقدار (0.037482) دينار.

كما وأظهرت نتائج التحليل ان المتغيرات التي تؤثر سلباً على المتغير التـابع هي نسبة السيولة ونسبة الفوائد المدينة ونسبة المصاريف الاخـرى وحجـم البنـك ونسبة التركز. وبالنسبة للمعلمات في هذا النموذج فقط تبين ان الارتفاع في نسـبة السيولة بمقدار نقطة مئوية يؤدي الى الانخفاض في صافي هامش الفائـدة بمقـدار (0.029782) دينار، وكذلك الارتفاع في نسبة الفوائد المدينة بمقدار نقطـة مئويـة تؤدي الى الانخفاض في صافي هامش الفائدة بمقدار (0.311104) دينار، وبالنسبة للارتفاع في نسبة المصاريف الاخرى بمقدار نقطة مئوية تؤدي الى الانخفاض فـي صافي هامش الفائدة بمقدار (0.491787) دينار، أما الارتفاع في حجم البنك بمقدار نقطة مئوية فانه يؤدي الى الانخفاض في صافي هامش الفائدة بمقدار(0.087083)

دينار، وأخيراً الارتفاع في نسبة التركز بمقدار نقطة واحدة تؤدي الى الانخفاض في صافي هامش الفائدة بمقدار (0.081447) دينـار، والجـدول (6) يوضـح نتـائج النموذج الاول .

وبالاعتماد على الجدول (6) فان اختبار الفرضيات حسب هذا النموذج ستكون كما يلي:

الفرضية الرئيسية: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) لمحددات الربحية مجتمعة في ربحية البنوك التجارية".

يتضح من النتائج الاحصائية في الجدول (6)، ومن خلال قيمة معاملات Beta واختبار(t) أن أكثر المتغيرات تأثيراً في ربحية البنوك التجارية هي نسبة حقوق الملكية ونسبة القروض ونسبة مصاريف الموظفين ونسبة الفوائد المدينة ومعدل التضخم و نسبة السيولة، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (5.891886، 5.846284، 7.718405 ، -2.827526، 2.581687، -2.104824) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$). أما قيم (t) المحسوبة للمتغيرات نسبة المصاريف الاخرى وحجم البنك ونسبة التركز فهي (-1.882176، -0.615284، -0.905934) على التوالي وهي قيم غير معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$).

الفرضية الفرعية الاولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـائية عنـد مسـتوى دلالـة ($\alpha \geq 0.05$) لنسبة حقوق الملكية في ربحية البنوك التجارية.

يتضح من النتائج الاحصائية في الجدول (6)، ومن خلال قيمة معاملات Beta واختبار(t) ان نسبة حقوق الملكية أكثر المتغيرات تأثيراً على ربحية البنوك التجارية حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (5.891886) وهي قيمة معنويـة عنـد مسـتوى (5%)، وهذا يقودنا الى ما يلي: رفض الفرضية الفرعية والتي تنص على انـه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة حقوق الملكية وربحية البنوك التجارية عنـد مستوى دلالة احصائية (0.05). وقبول الفرضية البديلة و التي تنص على انه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة حقوق الملكية في ربحية البنوك التجارية عند مسـتوى دلالة احصائية (0.05).

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لنسبة القروض في ربحية البنوك التجارية.

يتضح من النتائج الاحصائية في الجدول (6)، ومن خلال قيمة معاملات (Beta) و اختبار(t) ان نسبة القروض هي من أكثر المتغيرات تأثيراً في ربحية البنوك التجارية بعد متغير نسبة حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (5.846284) وهي قيمة معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يقودنا الى ما يلي: رفض الفرضية الفرعية والتي تنص على انه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة القروض وربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية (0.05). وقبول الفرضية البديلة و التي تنص على انه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة القروض في ربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية (0.05).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لنسبة السيولة في ربحية البنوك التجارية

يتضح من النتائج الاحصائية في الجدول (6)، ومن خلال قيمة معاملات (Beta) واختبار(t) ان نسبة السيولة لها أثر في ربحية البنوك التجارية حيث بلغت قيمة t المحسوبة (-2.104824) وهي قيمة معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يقودنا الى ما يلي: رفض الفرضية الفرعية والتي تنص على انه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة السيولة و ربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية (0.05). وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على انه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة في ربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية (0.05).

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لنسبة مصاريف الموظفين في ربحية البنوك التجارية

يتضح من النتائج الاحصائية في الجدول (6)، ومن خلال قيمة معاملات (Beta) واختبار(t) ان نسبة مصاريف الموظفين لها أثر في ربحية البنوك التجارية حيث بلغت قيمة t المحسوبة (7.718405) وهي قيمة معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يقودنا الى ما يلي: رفض الفرضية الفرعية والتي تنص على انه: لا يوجد أثر

ذو دلالة إحصائية بين نسبة مصاريف الموظفين وربحية البنـوك التجاريـة عنـد مستوى دلالة احصائية (0.05). وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على انه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة مصاريف الموظفين في ربحية البنوك التجاريـة عنـد مستوى دلالة احصائية (0.05).

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عنـد مسـتوى دلالـة ($0.05\geq\alpha$) لنسبة الفوائد المدينة في ربحية البنوك التجارية.

يتضح من النتائج الاحصائية في الجدول (6)، ومن خلال قيمة معاملات Beta واختبار(t) ان نسبة الفوائد المدينة لها أثر في ربحية البنوك التجارية حيـث بلغـت قيمة (t) المحسوبة (-2.827526) وهي قيمة معنوية عند مستوى (5%)، وهـذا يقودنا الى ما يلي: رفض الفرضية الرئيسية والتي تنص على انه: لا يوجد أثـر ذو دلالة إحصائية بين نسبة الفوائد المدينة وربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالـة احصائية (0.05). وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على انه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الفوائد المدينة في ربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية (0.05).

الفرضية الفرعية السادسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عنـد مسـتوى دلالـة ($0.05\geq\alpha$) لنسبة المصاريف الاخرى في ربحية البنوك التجارية.

يتبين من النتائج الاحصائية في الجدول (6)، ومن خـلال قيمـة معـاملات (Beta) واختبار(t) ان نسبة المصاريف الاخرى لها أثر في ربحية البنوك التجاريـة حيث بلغت قيمة t المحسوبة (-1.882176) وهي قيمة ليست معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يقودنا الى ما يلي: قبول الفرضية الفرعية والتي تنص على انـه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة المصاريف الاخرى و ربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية (0.05).

الفرضية الفرعية السابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عنـد مسـتوى دلالـة ($0.05\geq\alpha$) لحجم البنك في ربحية البنوك التجارية.

يتضح من النتائج الاحصائية في الجدول (6)، ومن خلال قيمة معاملات Beta واختبار(t) ان حجم البنك له أثر في ربحية البنوك التجارية حيث بلغـت قيمـة (t)

المحسوبة (-0.615284) وهي قيمة ليست معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يقودنا الى ما يلي: قبول الفرضية الفرعية والتي تنص على انه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم البنك وربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية (0.05).

الفرضية الفرعية الثامنة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لمعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في ربحية البنوك التجارية.

أهملت بسبب عدم ثبات استقرار المتغير عند الفرق الاول، و ذلك عند اجراء اختبار الاستقرارية للبيانات، حيث كانت قيمة تاو (tau) المحسوبة اكبر من 5%.

الفرضية الفرعية التاسعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لمعدل التضخم في ربحية البنوك التجارية.

يتضح من النتائج الاحصائية في الجدول (6)، ومن خلال قيمة معاملات (Beta) واختبار(t) ان معدل التضخم له أثر في ربحية البنوك التجارية حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (2.581687) وهي قيمة معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يقودنا الى ما يلي: رفض الفرضية الفرعية والتي تنص على انه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل التضخم وربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية 0.05. وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على انه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل التضخم وربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

الفرضية الفرعية العاشرة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لنسبة التركز في ربحية البنوك التجارية.

يتضح من النتائج الاحصائية في الجدول (6)، ومن خلال قيمة معاملات (Beta) واختبار(t) ان نسبة التركز له أثر في ربحية البنوك التجارية حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (-0.905934) وهي قيمة ليست معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يقودنا الى ما يلي: قبول الفرضية الفرعية والتي تنص على انه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة التركز وربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة

احصائية (0.05). ورفض الفرضية البديلة والتي تنص على انه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التركز في ربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية (0.05).

اختبار النموذج الثاني: من خلال نتائج التحليل للبيانات بعد استبعاد متغير معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ونسبة التركز يكون نموذج الانحدار المتعدد كالآتي:

$$\mathbf{NIM = -1241.629 + 12.49055\ \mathit{EQ} + 12.46067\ \mathit{LR} - 0.038506\ \mathit{LIQ} + 1.084775\ \mathit{EMP} - 0.309447\ \mathit{INTEXP} - 0.563788\ \mathit{OTHEXP} - 0.079809\ \mathit{SIZE} + 0.026678\ \mathit{INFL}} + \varepsilon_{it}$$

يلاحظ من الجدول (7) ان قيمة F المحتسبة (6.654389) و ان قيمة P-Value أقل من مستوى الدلالة الاحصائية (0.05) مما يشير الى رفض الفرضية الصفرية الرئيسية و قبول الفرضية البديلة لها و بأن النموذج ككل معنوي وذو دلالة إحصائية.

الجدول (7)

نتائج معنوية النموذج الثاني

R-squared	0.487344
Adjusted R-squared	0.414108
F- statistic	6.654389
Prob (F-statistic)	0.000004

وكذلك يلاحظ من الجدول (7) ان مجموع ما تفسره محددات ربحية البنوك التجارية من تباين متغير صافي هامش الفائدة كان (48.7344) وهي ذات دلالة احصائية على مستوى اقل من 5%. وتبين من خلال قيم (Beta) الموضحة في الجدول (8) ان متغير نسبة حقوق الملكية كان الاكثر اثراً وذا دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة (Beta) المقابلة لهذا المتغير (12.49055) وهي ذات دلالة احصائية على مستوى اقل من 5%، ثم تلاه متغير نسبة القروض حيث بلغت قيمة Beta

(12.46067) وهي ذات دلالة احصائية، وجاء متغير نسبة مصـاريف المـوظفين حيث بلغت قيمة Beta (1.084775) وهي ذات دلالة احصائية.

وتـلاه متغيـر نسبـة المصاريـف الأخـرى حيـث كانـت قيمـة Beta (-0.0563688) وهي ذات دلالة احصائية، ثم تلاه متغير نسبة الفوائد المدينة حيث وصلت قيمة Beta (-0.309447) وهذه القيمة لها دلالة احصائية، وبعـدها جـاء متغير حجم البنك حيث بلغت قيمة Beta (-0.079809) ولكن لم تكن هذه القيمـة ذات دلالـة إحصائية، وتـلاه متغيـر نسبـة السيولـة حيـث بلغت قيمـة Beta (-0.038506) وهي ذات دلالة احصائية. وأخيراً، جاء متغير معدل التضخم حيث بلغت قيمة Beta (0.026678) وهي ات دلالة احصائية ويعتبر هذا المتغير الاقـل تأثيراً في ربحية البنوك التجارية.

الجدول (8)

نتائج تحليل النموذج الثاني

المتغيرات	مستوى الدلالة	قيمة t المحسوبة	الخطأ العشوائي	Beta
نسبة حقوق الملكية	0.0000	6.743536	1.852226	12.49055
نسبة القروض	0.0000	6.677926	1.865950	12.46067
نسبة السيولة	0.0000	-6.431549	0.005987	-0.038506
نسبة مصاريف الموظفين	0.0000	12.03356	0.090146	1.084775
نسبة الفوائد المدينة	0.0366	-2.141796	0.144480	-0.309447
نسبة المصاريف الاخرى	0.0118	-2.603482	0.216513	-0.563688
حجم البنك	0.6480	-0.458951	0.173894	-0.079809
معدل التضخم	0.0000	5.832307	0.004574	0.026678
الثابت	0.0000	-6.683341	185.7797	-1241.629

وقد أظهرت نتائج التحليل ان المتغيرات التي تؤثر ايجابياً على المتغير التابع هي نسبة حقوق الملكية ونسبة القروض ونسبة مصاريف الموظفين ومعدل التضخم، وبتحليل أكثر تفصيلاً للمعلمات يتضح ومن خلال النموذج أن ارتفاع نسبة حقـوق الملكية بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى زيادة صافي هـامش الفائـدة بمقـدار (12.49055) دينار. أما ارتفاع نسبة القروض بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى زيادة في صافي هامش الفائدة بمقدار (12.46067) دينار.

وكذلك الزيادة في نسبة مصاريف الموظفين بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي الى زيادة صافي هامش الفائدة بمقدار (1.084775) دينار، وارتفاع التضخم بمقدار نقطة مئوية يؤدي الى ارتفاع في صافي هامش الفائدة بمقدار (0.026678) دينار. كما وأظهرت نتائج التحليل ان المتغيرات التي تؤثر سلباً على المتغير التابع بنسبة السـيولة ونسبة الفوائد المدينة ونسبة المصاريف الاخرى وحجم البنك. وبالنسبة للمعلمات في هذا النموذج فقط تبين ان الارتفاع في نسبة السيولة بمقدار نقطة مئوية يؤدي الـى الانخفاض في صافي هامش الفائدة بمقدار (0.038506) دينار، وكذلك الارتفاع في نسبة الفوائد المدينة بمقدار نقطة مئوية تؤدي الى الانخفاض في صافي هامش الفائدة بمقدار (0.309447) دينار، وبالنسبة للارتفاع في نسبة المصاريف الاخرى بمقدار نقطة مئوية تؤدي الى الانخفاض في صافي هامش الفائـدة بمقـدار (0.563688) دينار، أما الارتفاع في حجم البنك بمقدار نقطة مئوية فانه يؤدي الى الانخفاض فـي صافي هامش الفائدة بمقدار (0.079809) دينار.

أما اختبار الفرضيات حسب هذا النموذج فهي كما يلي:

الفرضية الرئيسية: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمحددات الربحية مجتمعة في ربحية البنوك التجارية".

يتضح من النتائج الاحصائية في الجدول (8)، ومن خلال قيمة معاملات (Beta) واختبار(t) أن أكثر المتغيرات تأثيراً في ربحية البنوك التجارية هي نسبة حقوق الملكية ونسبة القروض ونسبة مصاريف الموظفين ونسبة المصاريف الأخرى ونسبة الفوائد المدينة ونسبة السيولة ومعدل التضخم، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (6.743536، 6.677926، 12.03356، -2.603482، -2.141796،

-6.431549، 5.832307) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$). أما قيم (t) المحسوبة للمتغير حجم البنك فهي (-0.458951) وهي قيمة غير معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$).

الفرضية الفرعية الاولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) لنسبة حقوق الملكية في ربحية البنوك التجارية.

يتضح من النتائج الاحصائية في الجدول (8)، ومن خلال قيمة معاملات (Beta) واختبار(t) ان نسبة حقوق الملكية أكثر المتغيرات تأثيراً على ربحية البنوك التجارية حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (6.743536) وهي قيمة معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يقودنا الى ما يلي: رفض الفرضية الفرعية والتي تنص على انه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة حقوق الملكية وربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية (0.05). وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على انه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة حقوق الملكية في ربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية (0.05).

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) لنسبة القروض في ربحية البنوك التجارية.

يتضح من النتائج الاحصائية في الجدول (8)، ومن خلال قيمة معاملات (Beta) واختبار(t) ان نسبة القروض هي من أكثر المتغيرات تأثيراً في ربحية البنوك التجارية بعد متغير نسبة حقوق الملكية حيث بلغت قيمة t المحسوبة (6.677926) وهي قيمة معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يقودنا الى ما يلي: رفض الفرضية الفرعية والتي تنص على انه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة القروض وربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية (0.05). وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على انه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة القروض في ربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية (0.05).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـائية عنـد مسـتوى دلالـة (α≥0.05) لنسبة السيولة في ربحية البنوك التجارية.

يتضح من النتائج الاحصائية في الجدول (8)، ومن خلال قيمـة معـاملات (Beta) واختبار(t) ان نسبة السيولة لها أثر في ربحية البنوك التجارية حيث بلغـت قيمة (t) المحسوبة (-6.431549) وهي قيمة معنوية عند مستوى (5%)، وهـذا يقودنا الى ما يلي: رفض الفرضية الفرعية والتي تنص على انه: لا يوجد أثـر ذو دلالة إحصائية بين نسبة السيولة وربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية (0.05). وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على انه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة في ربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية (0.05).

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـائية عنـد مسـتوى دلالـة (α≥0.05) لنسبة مصاريف الموظفين في ربحية البنوك التجارية.

يتضح من النتائج الاحصائية في الجدول (8)، ومن خـلال قيمـة معـاملات (Beta) واختبار(t) ان نسبة مصاريف الموظفين لها أثر في ربحية البنوك التجاريـة حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (12.03356) وهي قيمة معنويـة عنـد مسـتوى (5%)، وهذا يقودنا الى ما يلي: رفض الفرضية الفرعية والتي تنص على انـه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة مصاريف الموظفين وربحية البنوك التجاريـة عند مستوى دلالة احصائية (0.05). وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على انـه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة مصاريف الموظفين في ربحية البنوك التجاريـة عند مستوى دلالة احصائية (0.05).

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عنـد مسـتوى دلالـة (α≥0.05) لنسبة الفوائد المدينة في ربحية البنوك التجارية.

يتضح من النتائج الاحصائية في الجدول (8)، ومن خـلال قيمـة معـاملات (Beta) واختبار(t) ان نسبة الفوائد المدينة لها أثر في ربحية البنوك التجارية حيـث بلغت قيمة (t) المحسوبة (-2.141796) وهي قيمة معنوية عند مسـتوى (5%)، وهذا يقودنا الى ما يلي: رفض الفرضية الفرعية والتي تنص على انه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة الفوائد المدينة وربحية البنوك التجارية عنـد مسـتوى

دلالة احصائية (0.05). وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على انه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الفوائد المدينة في ربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية (0.05).

الفرضية الفرعية السادسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لنسبة المصاريف الاخرى في ربحية البنوك التجارية.

يتبين من النتائج الاحصائية في الجدول (8)، ومن خلال قيمة معاملات (Beta) واختبار(t) ان نسبة المصاريف الاخرى لها أثر في ربحية البنوك التجارية حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (-2.603482) وهي قيمة معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يقودنا الى ما يلي: رفض الفرضية الفرعية والتي تنص على انه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة المصاريف الاخرى وربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية (0.05). وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على انه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المصاريف الاخرى في ربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية (0.05).

الفرضية الفرعية السابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لحجم البنك في ربحية البنوك التجارية.

يتبين من النتائج الاحصائية في الجدول (8)، ومن خلال قيمة معاملات Beta واختبار(t) ان حجم البنك له أثر في ربحية البنوك التجارية حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (-0.458951) وهي قيمة ليست معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يقودنا الى ما يلي: قبول الفرضية الفرعية والتي تنص على انه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك في ربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية (0.05).

الفرضية الفرعية الثامنة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لمعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في ربحية البنوك التجارية.

أهملت بسبب عدم ثبات استقرار المتغير عند المستوى، وذلك عند اجراء اختبار الاستقرارية للبيانات، حيث كانت قيمة تاو (tau) المحسوبة اكبر من 5%.

الفرضية الفرعية التاسعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لمعدل التضخم في ربحية البنوك التجارية.

يتضح من النتائج الاحصائية في الجدول (8)، ومن خلال قيمة معاملات Beta واختبار(t) ان معدل التضخم له أثر في ربحية البنوك التجارية حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (5.832307) وهي قيمة معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يقودنا الى ما يلي: رفض الفرضية الفرعية والتي تنص على انه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل التضخم وربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية (0.05). وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على انه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل التضخم و ربحية البنوك التجارية عند مستوى دلالة احصائية (0.05).

الفرضية الفرعية العاشرة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لنسبة التركز في ربحية البنوك التجارية.

أهملت بسبب عدم ثبات استقرار المتغير عند المستوى، وذلك عند اجراء اختبار استقرارية للبيانات، حيث كانت قيمة تاو (tau) المحسوبة اكبر من 5%.

3.4 النتائج :

تناولت هذه الدراسة قياس اثر بعض العوامل الداخلية والخارجية في ربحية البنوك التجارية الاردنية للفترة 2005-2009 وذلك باستخدام بيانات سنوية، وفيما يلي عرض للنتائج التي توصلت اليها الدراسة:

1. أظهرت النتائج ان متغير نسبة حقوق الملكية له اثر ايجابي في صافي هامش الفائدة، اذ تبين ان هذا اثر ذو دلالة احصائية في كلا النموذجين، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (صيام وخريوش، 2002) ودراسة (مشهراوي والزعبي، 2009) و دراسة (Pasiouras and Kosmidou, 2007) ودراسة (Sayilgan and Yildirim, 2009)، بينما لم تتفق مع ما جاء في دراسة (الفيومي وعواد، 2003).

2. أظهرت النتائج ان متغير نسبة القروض له أثر ايجابي في صـافي هـامش الفائدة، اذ تبين ان هذا اثر ذو دلالة احصائية في كلا النموذجين، واتفقت هذه النتيجــة مــع دراســة (Al-Omar and Al-Mutairi, 2008) ودراســة (Arby,2007) ودراسة (Lo'pez-Espinosa and et. al., 2011) .

3. أظهرت النتائج ان متغير نسبة السيولة له اثر سلبي في صافي هامش الفائدة، حيث تبين ان هذا الاثر ذو دلالة احصائية في كلا النموذجين، واتفقت هـذه النتيجة مع دراسة (Al-Jarrah and et. al., 2010)، بينما لم تتفق مع ما جـاء في دراسة (Athanasoglou and et. al., 2008).

4. أظهرت النتائج ان متغير نسبة مصاريف الموظفين له أثر ايجابي في صافي هامش الفائدة، حيث تبين ان هذا الاثر ذو دلالة احصائية في كلا النموذجين، ولم تتفق مع دراسة (الفيومي وعواد، 2003) ودراسة (Athanasoglou and et. al., 2008).

5. أظهرت النتائج ان متغير نسبة الفوائد المدينة له اثر سلبي في صافي هامش الفائدة، حيث تبين ان هذا الاثر ذو دلالة احصائية في كلا النموذجين، وهـذه النتيجة تتفق مع ما جاء في دراسة (Al-Jarrah and et. al., 2010).

6. أظهرت النتائج ان نسبة المصاريف الاخرى له أثر سلبي في صافي هـامش الفائدة، اذ تبين ان هذا الاثر ليس له دلالة احصائية في النموذج الاول ، أمـا النموذج الثاني فقد تبين ان هذا الاثر له دلالة احصائية. و جاءت هذه النتيجة متفقةً مع دراسة (Athanasoglou and et. al., 2005).

7. أظهرت النتائج أن متغير حجم البنك له أثر سلبي في صافي هامش الفائدة، و هذا الاثر ليس له دلالة احصائية في كلا النموذجين، وهذه النتيجـة جـاءت متفقة مع دراسة (Kasman and et. al., 2010) ودراسة (الرشدان، 2002) والذي بين ان الاثر سلبي فقط للبنوك الكبيرة والمتوسطة الحجـم وايجـابي للبنوك الصغيرة . ولم تتفق النتيجة مع دراسة (Kosmidou, 2008) الذي بين ان الاثر ايجابي، و كذلك لم تتفق النتيجة مع دراسة (Athanasoglou and et. al., 2005) الذي بين انه لا يوجد اثر لحجم البنك في ربحيته.

8. أظهرت النتائج ان متغير معدل التضخم له اثر ايجابي في صافي هامش الفائدة، وتبين ان هذا الاثر ذو دلالة احصائية في كلا النموذجين، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Athanasoglou and et. al., 2008)، ولكن لم تتفق مع دراسة (Lòpez-Espinosa and et. al.,2011) ودراسة (Kosmidou , 2008).

9. بينت نتائج التحليل ان متغير نسبة التركز له اثر سلبي في صافي هامش الفائدة، حيث كان هذا الاثر ليس له دلالة احصائية في النموذج الاول فقط. وجاءت هذه النتيجة متفقة مع (Kosmidou,2008)، بينما لم تتفق مع دراسة (Athanasoglou and et. al., 2008).

10. أظهرت نتائج الدراسة ان اكثر العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك التجارية هو نسبة حقوق الملكية، أما بالنسبة للعوامل الخارجية المؤثرة على ربحية البنوك التجارية هو نسبة التركز حسب النموذج الاول، أما حسب النموذج الثاني فكان معدل التضخم و بنفس الوقت هو العامل الخارجي الوحيد في هذا النموذج.

11. أظهرت النتائج أن أقل العوامل الداخلية تأثيراً على ربحية البنوك التجارية هو نسبة السيولة، أما بالنسبة للعوامل الخارجية فكان معدل التضخم له اقل تأثير على ربحية البنوك الخارجية حسب نتائج النموذج الاول، وبالنسبة للنموذج الثاني فكان معدل التضخم العامل الخارجي الوحيد.

12. بلغت اعلى قيمة لنسبة صافي هامش الفائدة في عام 2008 حيث بلغت (4%) وكانت للبنك الاردني الكويتي، بينما كانت اقل نسبة في عام 2006 حيث بلغت (1.49%) وكانت لبنك الاستثمار العربي. أما بالنسبة لحجم البنك فقد حقق البنك العربي اعلى قيمة في الاعوام 2008 و 2009 بلغت (10.36) بينما كانت اقل قيمة له في عام 2006 حيث بلغت (8.21) وكانت لبنك سوسيته جنرال –الاردن. وفيما يتعلق بنسبة السيولة حيث وصلت اعلى قيمة في عام 2005 بلغت (53.58%) وكانت هذه النسبة لبنك الاتحاد، بينما اقل قيمة كانت في عام 2008 حيث بلغت (16.39%) وكانت هذه النسبة لبنك المال الاردني. أما نسبة مصاريف الموظفين فقد حقق بنك المؤسسة العربية المصرفية اعلى

قيمة في عام 2005 حيث وصلت هذه النسبة الى (1.95%) في حين حقق بنك الاتحاد اقل قيمة في عام 2006 وصلت الى (0.43%). وفيما يتعلـق بنسـبة الفوائد المدينة فقد حقق البنك الاستثماري اعلى نسبة في عـام 2007 حيـث بلغت (4.90%) بينما حقق بنك القاهرة عمان اقل نسبة في عام 2005 حيـث بلغت (1.12%). أما نسبة المصاريف الاخرى فقد حقق بنك سوسيته جنرال- الاردن اعلى نسبة في عام 2006 حيث بلغت هذه النسبة (1.30%) بينما حقق بنك الاسكان للتجارة والتمويل اقل نسـبة فـي عـام 2005 وصـلت الـى (0.06%). وفيما يتعلق بنسبة حقوق الملكية فقد حقق بنك المال الاردني اعلى نسبة في عام 2008 حيث بلغت (20.66%) بينما حقق البنك الاردني الكويتي اقل نسبة في عام 2005 حيث وصلت (7.70%). أخيراً، فقد حقق بنك المال الاردني اعلى نسبة للقروض في عام 2008 حيث بلغـت (60.28%) بينمـا حقق بنك سوسيته جنرال-الاردن اقل نسبة وصـلت فـي عـام 2006 الـى (0.28%).

13. و بالنسبة للعوامل الخارجية ففي عام 2008 وهي السنة التي شهدت حـدوث الازمة المالية العالمية فقد انخفضت نسبة التركز والمعبر عنها بالودائع لتصل في ذلك العام الى (74.98%)، وفي عام 2009 انخفضت تلك النسـبة لتصـل (72.72%) بفارق (2.26) نقطة. أما متغير معدل النمو فـي النـاتج المحلـي الاجمالي فقد شهد انخفاض في عام 2008 حيث وصلت نسبته الـى (7.6%)، ونتيجة لآثار الأزمة المالية العالمية فقد وصلت نسبته في عـام 2009 الـى (2.3%) وهي أدنى قيمة له خلال فترة الدراسة، بفارق عن عـام 2008 بلـغ (5.3) نقطة. أما بالنسبة لمعدل التضخم ففي عام 2008 بلغت قيمته (13.9%) وكانت أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة، ولكنها انخفضت بشكل كبير في عام 2009 لتشكل ادنى قيمة لمعدل التضخم لتصل الى (-0.7%)، ويفسـر آثـار الأزمة المالية العالمية على التغير في الرقم القياسي لاسعار المستهلك.

4.4 التوصيات :

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة قدمت الباحثة مجموعة من التوصيات وهي كما يلي :

1. على البنوك التجارية أن تحاول من زيادة نسبة حقوق المالكين لديها حيث تعتبر مصدر أمان لها، إذ أن حقوق المالكين تعتبر من مصادر التمويل الداخلي للبنك التجاري؛ فبالتالي تقلل من حاجة البنك الى اللجوء الى مصادر تمويل خارجية.
2. على البنوك التجارية الأردنية أن تشجع المواطنين على فتح الحسابات لديها وذلك من اجل زيادة حجم الودائع و بالتالي عمل العروض والتي من شأنها تزيد الطلب على القروض بكافة أنواعها، حيث أن الفوائد المفروضة على القروض الممنوحة من البنك الى العملاء تعتبر من موارد البنك فبالتالي سيؤثر ذلك على ايرادات البنك التجاري.
3. على مدراء البنوك التجارية أن تحد من نفقاتها كونها تؤثر بشكل سلبي على ربحية البنوك عدا مصاريف الموظفين التي بينت أثرها الايجابي على الربحية.
4. على ادارات البنوك التجارية ان تهتم بامور العاملين لديها حيث ان صرف الرواتب والمكافآت والتحسين منها، فذلك يحفز العاملين على تقديم الخدمات البنكية بجودة عالية وبالتالي فان ذلك سيعكس بشكل ايجابي على اداء البنك التجاري.

المراجع

أ- المراجع العربية

أبو عرابي، مروان محمد. (2006). " **الخدمات المصرفية في البنـوك الاسـلامية والتقليدية** "، ط1، عمان: دار تسنيم للنشر والتوزيع.

ارشيد، عبد المعطي رضا وجودة، محفوظ احمد. (1999)." **ادارة الائتمـان**"، ط1، عمان: دار وائل للطباعة و النشر.

البديري، حسين جميل. (2003). "**البنوك مدخل اداري ومحاسـبي"،** ط1، عمـان: الوراق للنشر والتوزيع.

الجعارات، خالد جمال والطبري، محمود عمر و الطرايرة، جمال علي وعمر، بلال فايز. (2009). "مبادئ المحاسبة المالية: الدورة المحاسبية"، ط2 ، عمـان: اثراء للنشر والتوزيع.

الجعفري، محمد لطفي والحمصي، جمال حسن. (1993). "**هـامش الفائـدة فـي السوق المصرفي الأردني**"، دائرة الأبحاث والدراسات، البنك المركزي.

الرشدان، أيمن أحمد دايس. (2002). " **محددات الربحية في المصارف التجاريـة الاردنية دراسـة مقارنـة لمصـارف مختـارة 1985-1999** "، رسـالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت.

السعودي، جميل.(2008). " **إدارة المؤسسات المالية المتخصصـة**"، عمـان: دار زهران.

الشواورة، فيصل محمود. (2010). " **مبادئ المحاسبة المالية مـن الالـف الـى الياء"،** ط1، عمان: دار اثراء للنشر والتوزيع.

الفولى، أسامة محمد وعوض الله، زينب. (2005). "**اقتصاديات النقود والتمويـل**"، دار الجامعة الجديدة.

الفيومي، نضال أحمد وعواد، شرين يوسف. (2003). " العلاقة بين تركز السـوق واداء البنوك في الاردن – دراسة تطبيقية". **مؤتـة للبحـوث والدراسـات.** المجلد (18)، العدد (4)، ص. 241-258.

القريشي، مدحت. (2005). " **الاقتصاد الصناعي"،** ط2، عمان: دار وائل للنشر.

القريشي، محمد صالح. (2009). " **اقتصـاديات النقـود والبنـوك والمؤسسـات المالية** "، ط1،عمان: اثراء للنشر والتوزيع.

باسيلي، مكرم عبد المسيح. (2008). " **المعاملات المصرفية المحاسبة والاستثمار وتحليل القوائم المالية**"، المكتبة العصرية.

حداد، اكرم وهذلول، مشهور. (2005). **"النقود والمصارف مدخل تحليلي"،** ط1، عمان: دار وائل للنشر.

حسين، مجيد علي وسعيد، عفاف عبد الجبـار. (2004). " **مقدمـة فـي التحليـل الاقتصادي الكلي"،** ط1، عمان دار وائل للنشر والتوزيع.

حماد، طارق عبد العال. (1999). " **تقييم اداء البنـوك التجاريـة تحليـل العائـد والمخاطرة**"، الدار الجامعية.

شامية، أحمد زهير. (2010). **"النقود والمصارف "،** ط1، عمـان: دار زهـران للنشر والتوزيع.

شيحة، مصطفى رشدي وعوض الله، زينب حسـن. (1992). " **النقـود والبنـوك والبورصات** "، دار المعرفة الجامعية.

صيام، وليد زكريا وخريوش، حسني علي. (2002). " **العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الاردن "،** مجلة جامعة الملك عبد العزيـز: الاقتصـاد والإدارة. مجلد (16)، العدد (2)، ص. 133-150.

عبد الخالق، محمد. (2010). " **الادارة الماليـة و المصـرفية"،** ط1، عمـان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

عبد الرحمن، اسماعيل وعريقات، حربي. (2004). " **مفاهيم و نظم اقتصـادية-التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي"،** ط1، عمان: دار وائل للنشر.

عبد القادر، السيد متولي. (2010). " **إقتصاديات النقود والبنـوك** "، ط1،عمـان: دار الفكر.

عبد الله، خالد أمين و الطـراد، اسـماعيل ابـراهيم. (2006). " **ادارة العمليـات المصرفية المحلية والدولية**"، ط1، عمان: دار وائل للنشر.

عطيه، عبد القادر محمد عبد القادر. (2005). " **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية.

عقل، مفلح. (1994). " **هامش الفائدة لدى المصارف الاردنية، هل هو هامش مرتفع؟** "، محاضرة القيت في جمعية البنوك الاردنية، متوفر عبر: http://www.muflehakel.com.

علي، عبد المنعم السيد و العيسى، نزار سعد الدين. (2004). " **النقود والمصارف والأسواق المالية**"، ط1، دار الحامد.

محمد، منير شاكر واسماعيل، اسماعيل ونور، عبد الناصر.(2008). " **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"،** ط3، عمان: دار وائل للنشر.

هلالي، محمد جمال علي وشحادة، عبد الرزاق قاسم. (2003). " **محاسبة المؤسسات المالية: البنوك التجارية و شركات التأمين"،** ط1، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

ب- المراجع الاجنبية:

Al-Jarrah, Idries.M, Ziadat, Khalifeh. N. and El-Rimawi, Salaheddin. Y. (2010), The Determinants of Jordanian's Banks Profitability: A Cointegration Approach, **Jordan Journal of Business Administration.** Vol. 6 (2), pp. 247-261.

Al-Omar, H. and Al-Mutairi, A. (2008), "Bank-Specific Determinants of profitability: The case of Kuwait", **Journal of Economic and Administrative Sciences**. Vol. 24(2), pp. 20-34.

AL- Shubiri, F.N. (2010), " Analysis of the Relationship between Market Structure and Profitability Performance: The Case of Commercial Banks in Jordan", **Global Journal of Finance and Management.** Vol. 2 (1), pp. 103-121.

Arby, M.F. (2007), " **Structure and Performance of Commercial Banks in Pakistan**", Munich Personal RePEc Archive, paper No. 4983, Available on: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/4983/.

Athanasoglou, P.P, Brissimis, S.N. and Delis, M.D. (2005),"**Bank-specific, Industry-specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability**", Working Paper No. 25, Bank of Greece.

Athanasoglou, P., Delis, M. and Staikouras, C. (2008), " **Determinants of bank profitability in the South Eastern European Region**", Munich Personal RePEc Archive. Paper no. 1027.

Claeys, S. And Vennet, R. V. (2008), "Determinants of bank interest margins in Central and Eastern Europe: A comparison with the West" , **Economic Systems**. Vol. 32, pp. 197–216.

Dietrich, A. and Wanzenried, G. (2011), Determinants of bank profitability before and during the crisis: Evidence from Switzerland**, Journal of International Financial Markets, Institutions & Money**. VOL. 21, pp. 307-327.

Garía-Herrero, A., Gavilá , S. and Santabárbara , D. (2009), "what explains the low profitability of Chinese banks?", **Journal of Banking & Finance**. Vol. 33, pp. 2080–2092**.**

Flamini, V., McDonald, C. and Schumacher, L. (2009), "**The Determinants of Commercial Bank Profitability in Sub Saharan Africa**", IMF Working Paper, wp/09/15, International Monetary Found.

Hays, F.H, De Lurgio, S.A. and Gilbert, A.H.Jr. (2009), "Efficiency Ratios and Community Bank Performance", **Journal of Finance and Accountancy**. Vol. 1 august.

Kasman, A., Tunc, G., Vardar, G. and Okan, B. (2010), "Consolidation and commercial bank net interest margins: Evidence from the old and new European Union members and candidate countries", **Economic Modelling. Vol. 27, pp. 648-655.**

Koch, Timothy. W., and MacDonald, S. Scott. (2000), **"Bank Management"**, fourth edition, The Dryden Press, Harcourt College Publishers.

Kosmidou, K. (2008), " **The determinants of banks' profits in Greece during the period of EU financial integration**", Managerial Finance Journal. Vol. 34(3), pp. 146-159.

López-Espinosa, G., Moreno, A. and Gracia, F.P. (2011), "Banks' Net Interest Margin in the 2000s: A Macro-Accounting international perspective " , **Journal of International Money and Finance**. Vol. 30 , pp. 1214– 1233.

Mashharawi, Fadi. Y. and Al-Zu'bi, Khaled. A. (2009), "The Determinants of Bank's Profitability: Evidence from the Jordanian Banking Sector (1992-2006)" , **Jordan Journal of Business Administration**. Vol. 5 (3), pp. 403- 414.

Pasiouras, F. and Kosmidou, K. (2007), "Factors influencing the profitability of Domestic and Foreign Commercial Bank in the European Union", **Research in International Business and Finance**. Vol. 21, pp. 222-237.

Ramlall, I. (2009), "Bank-specific, Industry-specific and Macroeconomic Determinants of Profitability in Taiwanese Banking System: Under Panel Data Estimation", **International Research Journal of Finance and Economics**. Vol. 34, pp. 161-167.

Ritter, L.S., Silber, W.L. and Udell, G.F. (2000), **"Principles of Money, Banking, and Financial Markets",** Tenth edition, Addison Wesley Longman.

Saunders, A., Schumacher, L. (2000) , " The determinants of bank interest rate margins: an international study" , **Journal of International Money and Finance**. Vol.19, pp. 813–832.

Sayilgan, G. and Yildirim, O. (2009), "Determinants of Profitability in Turkish Banking Sector: 2002-2007", **International Research Journal of Finance and Economics.** Vol. 28, pp. 208-214.

Sinkey, Jr. Joseph F. (1998), **"Commercial Bank Financial Manaement"**, Fifth edition, Prentice Hall.

الملحق (أ)

بيانات الدراسة

أولاً: المتغيرات الداخلية

البنك الأهلي

	2005	2006	2007	2008	2009
المتغير التابع صافي هامش الفائدة	3.52%	2.57%	2.61%	2.84%	2.58%
المتغيرات المستقلة حجم البنك	9.22	9.24	9.30	9.32	9.35
نسبة السيولة	47.06%	42.97%	42.22%	34.30%	31.03%
نسبة مصاريف الموظفين	1.42%	1.44%	1.41%	1.45%	1.42%
نسبة الفوائد المدينة	1.90%	2.44%	2.91%	2.84%	2.59%
نسبة المصاريف الاخرى	0.83%	0.81%	0.79%	0.86%	0.84%
نسبة حقوق الملكية	10.83%	12.22%	9.99%	9.64%	9.58%
نسبة القروض	33.45%	35.71%	37.42%	42.24%	43.47%

بنك الاردن

	2005	2006	2007	2008	2009
المتغير التابع صافي هامش الفائدة	3.50%	3.97%	3.80%	3.85%	3.38%
المتغيرات المستقلة حجم البنك	9.07	9.14	9.16	9.23	9.28
نسبة السيولة	36.61%	36.10%	29.67%	24.42%	25.48%
نسبة مصاريف الموظفين	1.25%	1.16%	1.16%	1.21%	1.21%
نسبة الفوائد المدينة	1.24%	1.94%	2.51%	2.29%	2.16%
نسبة المصاريف الاخرى	0.74%	0.72%	0.81%	0.88%	0.78%
نسبة حقوق الملكية	10.25%	10.20%	11.07%	11.34%	11.22%
نسبة القروض	44.77%	48.39%	50.71%	49.02%	45.32%

بنك الإسكان للتجارة و التمويل

	2005	2006	2007	2008	2009
المتغير التابع صافي هامش الفائدة	2.99%	3.48%	3.48%	3.66%	3.12%
المتغيرات المستقلة حجم البنك	9.50	9.61	9.70	9.73	9.78
نسبة السيولة	33.82%	34.43%	37.64%	31.20%	35.60%
نسبة مصاريف الموظفين	0.96%	0.83%	0.84%	0.91%	0.81%
نسبة الفوائد المدينة	1.32%	1.83%	2.13%	1.88%	1.69%
نسبة المصاريف الاخرى	0.06%	0.56%	0.57%	0.67%	0.51%
نسبة حقوق الملكية	12.36%	20.39%	17.73%	16.78%	15.87%
نسبة القروض	39.50%	38.81%	38.57%	43.12%	38.89%

بنك الإتحاد

	2005	2006	2007	2008	2009
المتغير التابع صافي هامش الفائدة	2.12%	1.89%	2.12%	2.72%	2.29%
المتغيرات المستقلة حجم البنك	8.81	8.95	9.03	9.05	9.16
نسبة السيولة	53.58%	26.23%	36.31%	30.12%	26.47%
نسبة مصاريف الموظفين	0.64%	0.43%	0.52%	0.72%	0.64%
نسبة الفوائد المدينة	1.92%	3.20%	3.70%	3.40%	2.53%
نسبة المصاريف الاخرى	0.92%	0.33%	0.40%	0.41%	0.38%
نسبة حقوق الملكية	16.24%	11.45%	20.13%	19.26%	15.74%
نسبة القروض	49.21%	49.00%	43.57%	53.02%	47.33%

البنك الأردني الكويتي

2009	2008	2007	2006	2005	
3.77%	4.00%	3.23%	3.47%	2.26%	المتغير التابع صافي هامش الفائدة
9.33	9.31	9.30	9.22	9.15	المتغيرات المستقلة حجم البنك
25.92%	23.12%	28.38%	22.87%	37.11%	نسبة السيولة
0.86%	0.99%	0.84%	0.88%	0.79%	نسبة مصاريف الموظفين
2.45%	3.07%	3.35%	2.75%	1.58%	نسبة الفوائد المدينة
0.44%	0.50%	0.43%	0.46%	0.44%	نسبة المصاريف الاخرى
13.69%	12.13%	11.19%	11.87%	7.70%	نسبة حقوق الملكية
50.92%	59.99%	55.99%	58.14%	48.92%	نسبة القروض

بنك الإستثمار العربي

2009	2008	2007	2006	2005	
2.85%	2.55%	1.85%	1.49%	1.53%	المتغير التابع صافي هامش الفائدة
8.90	8.84	8.80	8.74	8.68	المتغيرات المستقلة حجم البنك
31.12%	30.57%	33.29%	38.35%	45.45%	نسبة السيولة
0.78%	0.87%	0.80%	0.85%	0.88%	نسبة مصاريف الموظفين
2.76%	3.40%	3.59%	3.30%	1.96%	نسبة الفوائد المدينة
0.67%	0.80%	0.70%	0.60%	0.52%	نسبة المصاريف الاخرى
15.66%	17.79%	18.49%	12.69%	11.24%	نسبة حقوق الملكية
36.57%	40.50%	37.43%	32.43%	26.41%	نسبة القروض

البنك الاستثماري

	2005	2006	2007	2008	2009
المتغير التابع صافي هامش الفائدة	1.74%	1.72%	1.73%	1.88%	2.23%
المتغيرات المستقلة حجم البنك	8.74	8.83	8.84	8.83	8.82
نسبة السيولة	41.25%	34.77%	32.73%	31.49%	20.20%
نسبة مصاريف الموظفين	0.43%	0.43%	0.56%	0.53%	0.64%
نسبة الفوائد المدينة	2.35%	3.53%	4.90%	4.11%	3.40%
نسبة المصاريف الاخرى	0.30%	0.37%	0.36%	0.44%	0.81%
نسبة حقوق الملكية	12.46%	11.01%	11.33%	12.55%	13.99%
نسبة القروض	29.26%	33.03%	41.14%	44.38%	44.94%

البنك التجاري الاردني

	2005	2006	2007	2008	2009
المتغير التابع صافي هامش الفائدة	2.66%	3.07%	3.18%	3.41%	2.98%
المتغيرات المستقلة حجم البنك	8.56	8.71	8.74	8.80	8.80
نسبة السيولة	23.39%	30.00%	27.73%	20.50%	20.77%
نسبة مصاريف الموظفين	1.44%	0.95%	1.03%	1.07%	1.10%
نسبة الفوائد المدينة	1.30%	2.66%	3.48%	3.37%	3.26%
نسبة المصاريف الاخرى	1.10%	0.84%	0.86%	0.87%	0.81%
نسبة حقوق الملكية	18.41%	14.71%	14.79%	13.95%	14.44%
نسبة القروض	54.45%	53.11%	53.70%	58.64%	51.71%

البنك العربي

2009	2008	2007	2006	2005	
2.24%	2.43%	2.56%	2.53%	2.11%	المتغير التابع صافي هامش الفائدة
10.36	10.36	10.33	10.27	10.23	المتغيرات المستقلة حجم البنك
29.38%	27.65%	30.17%	33.96%	34.07%	نسبة السيولة
0.73%	0.78%	0.74%	0.73%	0.90%	نسبة مصاريف الموظفين
1.72%	2.53%	3.02%	2.52%	2.19%	نسبة الفوائد المدينة
0.70%	0.66%	0.73%	0.83%	0.81%	نسبة المصاريف الاخرى
16.46%	15.74%	16.72%	16.78%	11.06%	نسبة حقوق الملكية
43.89%	47.64%	46.54%	42.89%	39.61%	نسبة القروض

بنك القاهرة عمان

2009	2008	2007	2006	2005	
3.33%	3.63%	3.50%	3.64%	2.85%	المتغير التابع صافي هامش الفائدة
9.24	9.17	9.12	9.07	9.09	المتغيرات المستقلة حجم البنك
26.40%	27.44%	37.17%	35.65%	40.61%	نسبة السيولة
1.58%	1.78%	1.84%	1.68%	1.47%	نسبة مصاريف الموظفين
2.12%	2.39%	2.39%	1.91%	1.12%	نسبة الفوائد المدينة
0.83%	1.07%	1.01%	0.90%	0.72%	نسبة المصاريف الاخرى
10.14%	10.36%	10.99%	11.73%	13.31%	نسبة حقوق الملكية
41.78%	43.28%	40.89%	43.16%	35.88%	نسبة القروض

بنك المال الأردني

	2005	2006	2007	2008	2009
المتغير التابع صافي هامش الفائدة	3.00%	3.01%	2.75%	3.32%	3.09%
المتغيرات المستقلة حجم البنك	8.84	8.93	8.97	8.99	9.03
نسبة السيولة	29.00%	27.05%	23.94%	16.39%	24.83%
نسبة مصاريف الموظفين	1.00%	0.61%	0.73%	0.93%	0.88%
نسبة الفوائد المدينة	2.00%	3.55%	4.19%	3.84%	3.48%
نسبة المصاريف الاخرى	1.00%	0.63%	0.64%	0.62%	0.91%
نسبة حقوق الملكية	19.46%	18.33%	18.34%	20.66%	19.36%
نسبة القروض	55.12%	57.19%	52.94%	60.28%	53.02%

بنك المؤسسة العربية المصرفية

	2005	2006	2007	2008	2009
المتغير التابع صافي هامش الفائدة	2.90%	2.89%	2.93%	3.76%	3.40%
المتغيرات المستقلة حجم البنك	8.61	8.71	8.78	8.77	8.79
نسبة السيولة	33.18%	33.25%	34.24%	28.38%	22.84%
نسبة مصاريف الموظفين	1.95%	1.13%	1.16%	1.37%	1.36%
نسبة الفوائد المدينة	2.04%	3.02%	3.59%	3.29%	2.56%
نسبة المصاريف الاخرى	1.16%	0.97%	0.81%	0.89%	0.80%
نسبة حقوق الملكية	12.88%	12.71%	12.87%	14.50%	15.75%
نسبة القروض	50.18%	46.47%	44.43%	45.53%	46.54%

بنك سوسيته جنرال – الاردن

	2005	2006	2007	2008	2009
المتغير التابع صافي هامش الفائدة	2.96%	3.65%	2.97%	3.52%	3.18%
المتغيرات المستقلة حجم البنك	8.23	8.21	8.35	8.44	8.48
نسبة السيولة	44.80%	35.55%	33.08%	30.70%	24.79%
نسبة مصاريف الموظفين	1.24%	1.39%	1.21%	1.21%	1.26%
نسبة الفوائد المدينة	1.35%	2.60%	3.11%	3.06%	2.86%
نسبة المصاريف الاخرى	1.16%	1.30%	1.23%	1.09%	0.95%
نسبة حقوق الملكية	13.09%	15.49%	12.31%	17.55%	17.53%
نسبة القروض	50.37%	0.28%	59.80%	59.76%	51.35%

ثانياً: المتغيرات الخارجية

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	3.5%	6.25%	4.7%	13.9%	-0.7%
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	8.1%	8%	8.9%	7.6%	2.3%
نسبة التركز	76.82%	74.70%	75.15%	74.98%	72.72%

الملحق (ب)

نتائج تحليل البيانات

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

SIZE	OTHEXP	NIM	LR	LIQ	INTEXP	GRGDP	INFL	EQ	EMP	CR3	
9.091385	0.733077	2.928308	85.89923	31.67400	2.668308	6.980000	5.530000	14.10000	1.027846	74.87400	Mean
9.030000	0.780000	2.970000	86.69000	31.12000	2.590000	8.000000	4.700000	13.31000	0.950000	74.98000	Median
10.36000	1.300000	5.270000	92.30000	53.58000	4.900000	8.900000	13.90000	20.66000	1.950000	76.82000	Maximum
8.210000	0.300000	1.490000	79.34000	16.39000	1.120000	2.300000	-0.700000	7.700000	0.430000	72.72000	Minimum
0.483250	0.236821	0.711367	3.224817	7.055877	0.797856	2.396234	4.816271	3.225452	0.356640	1.317408	Std. Dev.
0.989783	0.145234	0.152676	-0.325402	0.518386	0.183037	-1.379494	0.615668	0.325446	0.473623	-0.233464	Skewness
4.045947	2.480751	3.525405	2.042172	3.483960	2.698057	3.104248	2.466086	2.041405	2.673396	2.456979	Kurtosis
13.57603	0.958726	1.000160	3.631826	3.545520	0.609861	20.64532	4.878396	3.636110	2.719016	1.389088	Jarque-Bera
0.001127	0.619178	0.606482	0.162689	0.169864	0.737175	0.000033	0.087231	0.162341	0.256787	0.499302	Probability
590.9400	47.65000	190.3400	5583.450	2058.810	173.4400	453.7000	359.4500	916.5000	66.81000	4866.810	Sum
14.94598	3.589385	32.38671	665.5643	3186.265	40.74071	367.4840	1484.574	665.8268	8.140298	111.0762	Sum Sq. Dev.
65	65	65	65	65	65	65	65	65	65	65	Observations

مصفوفة الارتباط

SIZE	OTHEXP	NIM	LR	LIQ	INTEXP	GRGDP	INFL	EQ	EMP	CR3	
-0.12	0.04	-0.13	0.14	0.52	-0.28	0.82	0.32	-0.14	0.07	1.00	CR3
-0.19	0.74	0.48	0.34	0.07	-0.38	0.00	0.02	-0.34	1.00	0.07	EMP
0.00	0.00	0.06	-1.00	-0.26	0.21	-0.08	0.06	1.00	-0.34	-0.14	EQ
0.01	0.03	0.17	-0.06	-0.10	0.27	0.55	1.00	0.06	0.02	0.32	INFL
-0.09	0.01	-0.05	0.08	0.39	0.09	1.00	0.55	-0.08	0.00	0.82	GRGDP
-0.24	-0.20	-0.28	-0.21	-0.39	1.00	0.09	0.27	0.21	-0.38	-0.28	INTEXP
-0.02	-0.07	-0.25	0.26	1.00	-0.39	0.39	-0.10	-0.26	0.07	0.52	LIQ
0.00	0.00	-0.06	1.00	0.26	-0.21	0.08	-0.06	-1.00	0.34	0.14	LR
0.05	0.35	1.00	-0.06	-0.25	-0.28	-0.05	0.17	0.06	0.48	-0.13	NIM
-0.29	1.00	0.35	0.00	-0.07	-0.20	0.01	0.03	0.00	0.74	0.04	OTHEXP
1.00	-0.29	0.05	0.00	-0.02	-0.24	-0.09	0.01	0.00	-0.19	-0.12	SIZE

اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	9	1.0000

* Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.

اختبار الاستقرارية

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: CR3
Date: 01/02/12 Time: 12:42
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 52
Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-0.20445	0.4190

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(CR3)
Date: 01/02/12 Time: 12:44
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 39
Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-4.47382	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: EMP
Date: 01/02/12 Time: 12:44
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 52
Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-17.1686	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(EMP)
Date: 01/02/12 Time: 12:45
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 39
Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-29.2109	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: EQ
Date: 01/02/12 Time: 12:45
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 52
Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-12.4201	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(EQ)
Date: 01/02/12 Time: 12:46
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 39
Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-28.7746	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: GRGDP
Date: 01/02/12 Time: 12:47
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 52
Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	25.2053	1.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(GRGDP)
Date: 01/02/12 Time: 12:48
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 39
Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	11.6554	1.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: INFL
Date: 01/02/12 Time: 12:48
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 52
Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-13.0600	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(INFL)
Date: 01/02/12 Time: 12:49
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 39
Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-159.464	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: INTEXP
Date: 01/02/12 Time: 12:49
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 52
Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-14.1772	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(INTEXP)
Date: 01/02/12 Time: 12:49
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 39
Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-6.65672	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: LIQ
Date: 01/02/12 Time: 12:50
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 52
Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-8.32573	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(LIQ)
Date: 01/02/12 Time: 12:50
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 39
Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-2.82388	0.0024

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: LR
Date: 01/02/12 Time: 12:51
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 52
Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-12.4202	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(LR)
Date: 01/02/12 Time: 12:51
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 39
Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-28.7750	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: NIM
Date: 01/02/12 Time: 12:52
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 52
Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-12.6945	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(NIM)
Date: 01/02/12 Time: 12:52
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 39
Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-24.9650	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: OTHEXP
Date: 01/02/12 Time: 12:53
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 52
Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-8.54174	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(OTHEXP)
Date: 01/02/12 Time: 12:53
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 39
Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-13.2146	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: SIZE
Date: 01/02/12 Time: 12:54
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 52
Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-7.25252	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: D(SIZE)
Date: 01/02/12 Time: 12:55
Sample: 2005 2009
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 36
Cross-sections included: 12 (1 dropped)

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-28.7515	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

نتائج تحليل النموذج الاول

Dependent Variable: NIM
Method: Panel EGLS (Period weights)
Date: 01/02/12 Time: 13:20
Sample: 2005 2009
Periods included: 5
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 65
Linear estimation after one-step weighting matrix
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EQ	11.78813	2.000740	5.891886	0.0000
LR	11.76032	2.011590	5.846284	0.0000
LIQ	-0.029782	0.014149	-2.104824	0.0399
EMP	1.022663	0.132497	7.718405	0.0000
INTEXP	-0.311104	0.110027	-2.827526	0.0065
OTHEXP	-0.491787	0.261287	-1.882176	0.0651
SIZE	-0.087083	0.141532	-0.615284	0.5409
INFL	0.037482	0.014518	2.581687	0.0125
CR3	-0.081447	0.089904	-0.905934	0.3689
C	-1165.744	205.8837	-5.662149	0.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.482151	Mean dependent var	3.124811
Adjusted R-squared	0.397412	S.D. dependent var	0.948434
S.E. of regression	0.551703	Sum squared resid	16.74068
F-statistic	5.689832	Durbin-Watson stat	0.861865
Prob(F-statistic)	0.000015		

Unweighted Statistics

R-squared	0.462024	Mean dependent var	2.928308
Sum squared resid	17.42328	Durbin-Watson stat	1.049734

الجدول (5)

نتائج معنوية النموذج الاول

R-squared	0.482151
Adjusted R-squared	0.397412
F- statistic	5.689832
Prob (F-statistic)	0.000015

الجدول (6)

نتائج تحليل النموذج الاول

Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EQ	11.78813	2.000740	5.891886	0.0000
LR	11.76032	2.011590	5.846284	0.0000
LIQ	-0.029782	0.014149	-2.104824	0.0399
EMP	1.022663	0.132497	7.718405	0.0000
INTEXP	-0.311104	0.110027	-2.827526	0.0065
OTHEXP	-0.491787	0.261287	-1.882176	0.0651
SIZE	-0.087083	0.141532	-0.615284	0.5409
INFL	0.037482	0.014518	2.581687	0.0125
CR3	0.081447	0.089904	-0.905934	0.3689
C	-1165.744	205.8837	-5.662149	0.0000

نتائج تحليل النموذج الثاني

Dependent Variable: NIM
Method: Panel EGLS (Period weights)
Date: 01/02/12 Time: 13:22
Sample: 2005 2009
Periods included: 5
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 65
Linear estimation after one-step weighting matrix
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EQ	12.49055	1.852226	6.743536	0.0000
LR	12.46067	1.865950	6.677926	0.0000
LIQ	-0.038506	0.005987	-6.431549	0.0000
EMP	1.084775	0.090146	12.03356	0.0000
INTEXP	-0.309447	0.144480	-2.141796	0.0366
OTHEXP	-0.563688	0.216513	-2.603482	0.0118
SIZE	-0.079809	0.173894	-0.458951	0.6480
INFL	0.026678	0.004574	5.832307	0.0000
C	-1241.629	185.7797	-6.683341	0.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.487344	Mean dependent var	3.237483
Adjusted R-squared	0.414108	S.D. dependent var	1.101130
S.E. of regression	0.561103	Sum squared resid	17.63086
F-statistic	6.654389	Durbin-Watson stat	0.918711
Prob(F-statistic)	0.000004		

Unweighted Statistics

R-squared	0.439956	Mean dependent var	2.928308
Sum squared resid	18.13798	Durbin-Watson stat	1.165423

الجدول (7)

نتائج معنوية النموذج الثاني

R-squared	0.487344
Adjusted R-squared	0.414108
F- statistic	6.654389
Prob (F-statistic)	0.000004

الجدول (8)

نتائج تحليل النموذج الثاني

Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EQ	12.49055	1.852226	6.743536	0.0000
LR	12.46067	1.865950	6.677926	0.0000
LIQ	-0.038506	0.005987	-6.431549	0.0000
EMP	1.084775	0.090146	12.03356	0.0000
INTEXP	-0.309447	0.144480	-2.141796	0.0366
OTHEXP	-0.563688	0.216513	-2.603482	0.0118
SIZE	-0.079809	0.173894	-0.458951	0.6480
INFL	0.026678	0.004574	5.832307	0.0000
C	-1241.629	185.7797	-6.683341	0.0000

الملحق (ج)

عينة الدراسة

عينة الدراسة

الرقم	اسم البنك
1.	البنك العربي
2.	البنك الاهلي الاردني
3.	بنك القاهرة عمان
4.	بنك الاردن
5.	بنك الاسكان للتجارة و التمويل
6.	البنك الاردني الكويتي
7.	بنك الاستثمار العربي الاردني
8.	البنك التجاري الاردني
9.	البنك الاستثماري
10.	بنك المؤسسة العربية المصرفية الاردن
11.	بنك الاتحاد
12.	بنك سوسيته جنرال / الاردن
13.	بنك المال الاردني

المصدر: جمعية البنوك الاردنية - 2010